



**إطار مقترح لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة
بهدف تحسين وزيادة جودة عملية المراجعة لدعم قرارات
الأطراف المستفيدة (دراسة ميدانية)**

إعداد

د. محمد السيد محمد أبوزيد

مدرس المحاسبة - قسم المحاسبة - معهد راية العالى للإدارة والتجارة الخارجية

مجلة راية الدولية للعلوم التجارية

دورية علمية محكمة

المجلد (٣) . العدد (٩) . أبريل ٢٠٢٤

<https://www.rijcs.org/>

الناشر

معهد راية العالى للإدارة والتجارة الخارجية بدمياط الجديدة

المنشأ بقرار وزير التعليم العالى رقم ٤٨٩٠ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ بجمهورية مصر

العربية

إطار مقترح لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة

بهدف تحسين وزيادة جودة عملية المراجعة لدعم قرارات الأطراف
المستفيدة (دراسة ميدانية)

إعداد

محمد السيد محمد أبو زيد

مدرس المحاسبة - قسم المحاسبة - معهد راية العالى للإدارة والتجارة الخارجية

استهدف البحث دراسة وضع إطار مقترح لمراجعة
تقرير تعليقات الإدارة بهدف تحسين وزيادة جودة
عملية المراجعة، ولتحقيق هدف البحث واختبار
فروضه قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على
الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

المستخلص

من خلال التطبيق على عينة مكونة من مجموعة من العاملين بتلك الشركات والبالغ عددها ٣٨٧ مفردة، وقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي، وذلك باستعراض الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، كما اعتمد على قائمة استقصاء أعدت خصيصاً لتجميع بيانات الدراسة، كما تم الاستعانة بأسلوب العينة العشوائية المنتظمة، واستخدم البرنامج الإحصائي SPSS-٧26، وقد أجري التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، كأساليب الإحصاء الوصفي، ونماذج الانحدار وتحليل المسار، وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أنه يوجد تأثير طردي معنوي للإطار المقترح لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة بأبعاده المالية وغير المالية وكذلك المخاطر

والأوضاع المستقبلية على جودة عملية المراجعة، كما يوجد تأثير طردي معنوي للاطار المقترح لمراجعة تقرير تعليقات الادارة بأبعاده المالية وغير المالية وكذلك المخاطر والأوضاع المستقبلية على ترشيد ودعم قرارات الأطراف ذوي المصلحة. وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: ضرورة سن المزيد من التشريعات فيما يتعلق بتقرير تعليقات الادارة المالية وغير المالية بما يجعلها أكثر سرداً عن المنشأة ويشمل العديد من المعلومات المستقبلية عن الشركة، وتطوير مؤشرات الافصاح المحاسبي بالبورصة المصرية لتشمل نموذجاً يتضمن جانب خاص بتعليقات الادارة المالية وغير المالية، وتدشين مؤشرات في سوق الأوراق المالية المصري عن رأي المراجع الخارجي بشأن تعليقات الادارة المالية وغير المالية، وكذلك مدى تعبير هذا التقرير عن الأوضاع المستقبلية، تطوير التشريعات التي من شأنها الزام المراجع الخارجي بابداء الرأي الفني المحايد عن تقرير تعليقات الادارة بحيث تشمل تصميم كامل لعملية المراجعة، وتطوير معايير المراجعة في البيئة المصرية لتشمل العديد من المهام المتعلقة بقيام المراجع الخارجي بابداء الرأي الفني المحايد عن تقرير تعليقات الادارة.

الكلمات المفتاحية: إطار مقترح للمراجعة، تقرير تعليقات الإدارة، جودة عملية المراجعة، دعم القرارات، الأطراف المستفيدة، دراسة ميدانية.

مقدمة:

تعمل مهنة المراجعة في بيئة ديناميكية شديدة التغير، كما أن التعقيدات والتغيرات في الأنشطة المختلفة التي تتطلب من المراجع أن يعمل باستمرار طوال حياته المهنية ليس فقط للحفاظ على كفاءته المهنية بل تطويرها، حيث أنه يوجد توجه مهني في الخارج والداخل إلى التخصص الدقيق في نشاط عميل المراجعة في محاولة من المهنة لتحسين جودة أداؤها، والتخصص في نشاط العميل يعني إمتلاك مساحة كافية من المعرفة والمهارة بهذا النشاط، وتنتج عن العمل المستمر بتوسع والتدريب والممارسة في هذا النشاط بما يمكن من أداء العمل بدرجة عالية من الجودة.

وتؤدي الخبرة المهنية للمراجع الخارجى دوراً هاماً في تحقيق جودة المراجعة، ومع ذلك يوجد خلط واضح بين الخبرة المهنية ومجموعة من المفاهيم المرتبطة بالخبرة العامة والكفاءة المهنية، وللخبرة المهنية للمراجع الخارجى أهمية خاصة تساعده في ترشيد قراراته في جميع مراحل عملية المراجعة، وعند تحديد وتوزيع مهام المراجعة بما يؤدي للتوزيع الكفاء لها، وفي تحليل قرارات المراجعين المبني على الخبرة المهنية، ومن ثم فقد أصبح من الضروري أن تزداد أهمية ضمان جودة الخدمات التي تؤديها عملية المراجعة خاصة خدمة إبداء الرأي النهائي على القوائم المالية وتقرير تعليقات الإدارة، نظراً لأنها تضيف الثقة في المعلومات المحاسبية المنشورة والتي يعتمد عليها في إتخاذ القرارات. (Knechel, and Velury, 2012)

أصبحت التقارير المالية في الوقت الحالي لا تعبر بصورة كافية عن الأبعاد المتعددة للمنشأة، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى الإفصاح عن معلومات مالية إضافية ومعلومات غير مالية، ومن المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها تقرير تعليقات الإدارة وهو تقرير مكمل للبيانات المالية، خاصة وأن هذا التقرير يمكن من خلاله تفسير الوضع والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، ويعتبر من الإتجاهات المعاصرة في مجال المراجعة.

كما أنه يوفر معلومات عن أهداف الإدارة والإستراتيجيات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وتوفير معلومات تساعد المستخدمين على تقييم المنشأة والمخاطر العامة، كما أنه وسيلة لتزويد المستخدمين بالمعلومات اللازمة لفهم الشركة ووصف وتفسير البيانات والمعلومات، حيث يعتبر هذا التقرير المدخل لتحليل ووصف الشركة، فهو يمكن أصحاب المصلحة من رؤية الشركة من خلال أعين الإدارة، وقد أشار إلى ذلك وأكد عليه الإرشاد الدولي الصادر في ديسمبر ٢٠١٠ عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، (International Accounting Standards Board (IASB), 2010)

ولمراجع الحسابات دور مهم في مراجعة تقرير تعليقات الإدارة لدعم الأطراف المستفيدة في إتخاذ القرارات، حيث أنه في ظل الإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة يصبح هناك معلومات كافية لازمة لعملية التقييم والمشاركة، ومشاركة الإدارة سوف يسهل من عملية التقييم والإفصاح عن الأسس والمعايير والأثار السلبية وعدم الوضوح، ويعتبر التوسع في الإفصاح (التوسع في كمية الإفصاح) من أكثر الوسائل تأثيراً على ظاهرة عدم تماثل المعلومات، فمن خلال نشر معلومات لم يكن مفصّل عنها من قبل يتم تخفيض التباين في المعلومات المتاحة للمتعاملين في السوق مما يترك أثراً إيجابياً على سوق الأوراق المالية، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من تكلفة تشغيل البيانات المحاسبية وعدم لجوء المستخدمين للحصول على خدمات المحللين، مما ينعكس في النهاية على سهولة إتخاذ القرارات. (السيد؛ صفا محمود، ٢٠٠٥)

إلا أن الإستمرارية في أداء دور مراجع الحسابات بشأن التقرير عن تعليقات الإدارة يتطلب تقييم أثره في تحسين كفاءة وفاعلية ذلك الدور، لذا يرى الباحث مدى الحاجة إلى إقتراح مدخل لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة، مما يساعد في التخطيط وأداء عملية المراجعة بمزيد من جودة الأداء المهني لعملية المراجعة الخارجية بكفاءة وفاعلية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ضرورة إقتراح مدخل لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة بهدف زيادة جودة عملية المراجعة، وفي عدم إمكانية تحديد الآثار الناتجة عن إغفال المراجع لذلك، الأمر الذى يجعل من القوائم المالية المنشورة مجرد بيانات غير معبرة بصورة دقيقة عن المركز المالى للمنظمة، واستناداً لما سبق فإنه يجب أن يكون للمراجع دوراً في مراجعة تقرير تعليقات الإدارة لزيادة الثقة في القوائم لدى الأطراف المستفيدة لدعم إتخاذ القرارات. (الشرقاوي، ٢٠١٢)

ومن هنا برزت مشكلة البحث في الوقوف على الدور الذى يقوم به المراجع في مراجعة تقرير تعليقات الإدارة، وبالتالي الوقوف على أثر ذلك في دعم الأطراف المستفيدة في إتخاذ القرارات من خلال إستقراء وتحليل الدراسات السابقة في هذا المجال.

ويمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

- ١ - هل يوجد إتفاق عام بين إدارة المنظمة وأصحاب المصالح فيما يتعلق بأهمية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة لتحسين كفاءة وفاعلية إتخاذ القرارات؟
 - ٢ - هل يمكن أن يكون للمراجع دور في مراجعة تقرير تعليقات الإدارة وأن يكون مسئول عنه أمام إدارة المنظمة وأصحاب المصالح؟
 - ٣ - هل يمكن الوقوف على أثر مراجعة تقرير تعليقات الإدارة على زيادة الثقة في القوائم والحسابات الختامية لدى الأطراف المستفيدة منها؟
- وعلى ذلك فإن مشكلة البحث أصبحت تتمثل في إقتراح إطار لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة بهدف زيادة جودة المراجعة الخارجية وأثر ذلك على دعم الأطراف المستفيدة في إتخاذ القرارات.

وانطلاقاً من أهمية دور مراجع الحسابات في مراجعة تقرير تعليقات الإدارة فقد أصدر IAS إرشاداً دولياً فيما يتعلق بتقرير تعليقات الإدارة، ويرى الباحث أن من أسباب إصدار هذا الإرشاد ما يلي: (عبد الملك، ٢٠١٤)

١. تجنب الإفصاح في التقارير المالية المنشورة عن الآثار السلبية.
٢. عدم الإفصاح عن الأسس والقواعد والمعايير التي تم الإستناد إليها في القياس والإفصاح عن جوانب المخاطرة أحد عناصر التقارير.
٣. إذا كان هناك إفصاح عن عنصر المخاطرة في التقارير المالية يتسم بعدم الوضوح.
٤. عيب تقويم درجة المخاطرة - أحد العناصر الهامة لتقرير تعليقات الإدارة - كان يقع بالكامل على عاتق متخذى القرارات وليس الإدارة.

ولذلك تزايد أهمية دور المراجع الخارجى في مراجعة عن تقرير تعليقات الإدارة بهدف زيادة جودة المراجعة الخارجية لدعم الأطراف المستفيدة في إتخاذ القرارات، بإعتباره هام جداً في توفير بيانات ومعلومات ترشد إتخاذ القرارات للأطراف المستفيدة من هذه البيانات لمنشآت الأعمال، فضلاً عن تخفيض تكلفة تشغيل البيانات المحاسبية وعدم لجوء المستخدمين للحصول على خدمات المحللين، مما ينعكس في النهاية على سهولة إتخاذ القرارات، فضلاً عن إظهار بنود القوائم المالية لمنشآت الأعمال على حقيقتها؛ مما يتطلب أهمية وفائدة دور مراجع الحسابات. (عبد الحميد، ٢٠١٤)

أهداف البحث:

في ضوء أهمية البحث فإن هدفه الرئيسى يتمثل في تقييم دور مراجع الحسابات في مراجعة تقرير تعليقات الإدارة بهدف زيادة جودة المراجعة الخارجية ودعم الأطراف المستفيدة في إتخاذ القرارات ويمكن تبويب هذا الهدف إلى ثلاثة أهداف فرعية هي:

أ. دراسة تحليلية لمفهوم وأهمية وإطار تقرير تعليقات الإدارة ومبادئ إعدادها.
 ب. بيان دور مراجع الحسابات في مراجعة تقرير تعليقات الإدارة بهدف زيادة جودة المراجعة الخارجية ودعم الأطراف المستفيدة في إتخاذ القرارات بما يساهم في إثراء المجال التطبيقي للممارسة المهنية.
 ويتم التوصل إلى ذلك من خلال إستقراء الدراسات العربية والأجنبية السابقة التي تناولت هذا الموضوع، ومن ثم الوقوف على أثر وجود مدخل لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة بهدف زيادة جودة المراجعة الخارجية لدعم الأطراف المستفيدة في إتخاذ القرارات.
أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من ندرة الأدبيات المحاسبية التي تناولت موضوع مراجعة تقرير تعليقات الإدارة ودور مراجع الحسابات في ذلك رغم أهميته، على الرغم من أنه هو أداة نجاح أو فشل إدارة منظمات الأعمال وعلى الرغم من أهمية ذلك في دعم الأطراف المستفيدة في إتخاذ القرارات.

١-٣ : الأهمية العلمية للبحث:

إن الإضافة البحثية العلمية التي يحاول الباحث دراستها في هذا البحث ما يلي:
 أ- إن البحث الحالي يحاول إبراز وإظهار دور مراجع الحسابات في مراجعة تقرير تعليقات الإدارة بهدف دعم جودة الأداء المهني لمراجع الحسابات، ومن ثم دعم مستخدمي القوائم والتقارير المالية في إتخاذ القرارات، وتخفيض تكلفة تشغيل البيانات المحاسبية وعدم لجوء المستخدمين للحصول على خدمات المحللين.
 ب- يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة بمحاولة إجراء دراسة ميدانية للوقوف على دور مراجع الحسابات في مراجعة ما تم الإفصاح عنه من تقرير تعليقات الإدارة بهدف دعم مستخدمي القوائم والتقارير المالية في إتخاذ القرارات، وذلك لبيان أثر هذا الدور في ذلك.

٢-٣ : الأهمية العملية للبحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يتناول موضوعاً حديثاً لمفهوم متكامل قابل تطبيقه لجميع المنظمات، والتعرف على كيفية وضع آلية جاهزة للتطبيق للحد من ضياع المعلومات الحيوية، كما تأتي أهمية هذا البحث أيضاً من أهمية بيان مفهوم تقرير تعليقات الإدارة ودور مراجع الحسابات في مراجعته، مع إمكانية إجراء دراسة ميدانية لتقييم أثر وجود مدخل لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة بهدف زيادة جودة المراجعة الخارجية لدعم الأطراف المستفيدة في إتخاذ القرارات ودور مراجع الحسابات فيه وذلك في البيئة المصرية.

ويكتسب موضوع مراجعة تقرير تعليقات الإدارة بهدف زيادة جودة المراجعة الخارجية أهمية متزايدة اليوم، بإعتباره من الموضوعات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على إتخاذ قراراتهم بصورة دقيقة وسليمة، وتخفض من تكلفة تشغيل البيانات المحاسبية وعدم لجوء المستخدمين للحصول على خدمات المحللين.

كما أن تبني موضوعاً حديثاً في مجال المراجعة يساهم في إتساع دائرة أنشطة مراجع الحسابات، مما يساعده في إضفاء الثقة والمصدقية في تقريره وتحقيق جودة الأداء المهني.
حدود البحث:

في ضوء البحث وأهميته وأهدافه ومفاهيم عنوانه وإفتراضاته فلن يتعرض الباحث إلى مراجعة كافة العناصر المالية وغير المالية بخلاف تقرير تعليقات الإدارة، وبالتالي لن يتم التعرض لدور المراجع في مراجعة كافة التقارير والقضايا المعاصرة التي تم الإفصاح عنها والتي تهم مستخدمي التقارير والقوائم المالية لمنظمات الأعمال، كما أن الباحث سوف يكتفى بالتطبيق على شركات المساهمة فقط.

مفاهيم عنوان البحث:

في ضوء المصطلحات والمفاهيم التي ترد في البحث يمكن حصرها فيما يلي: إطار مقترح للمراجعة، تقرير تعليقات الإدارة، جودة عملية المراجعة، دعم القرارات، الأطراف المستفيدة، دراسة ميدانية

أ — إطار مقترح **Proposed Framework**: المقصود به، نسق متكامل من المفاهيم والفروض والمبادئ وكذلك المعايير والأساليب والأدوات والإجراءات لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة بهدف زيادة جودة عملية المراجعة.

ب — مراجع الحسابات الخارجى **External Auditor**: وهو المراجع الذى يتم إختياره من الجمعية العمومية للمساهمين ويقدم تقريره إليها.

ج — تقرير تعليقات الإدارة **Statement Management Commentary (SMC)**: هو تقرير يمكن من خلاله تفسير الوضع والأداء المالى والتدفقات النقدية للمنشأة، كما يوفر معلومات عن أهداف الإدارة والإستراتيجيات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وتوفير معلومات تساعد المستخدمين علي تقييم المنشأة والمخاطر العامة، وهو يعتبر تقرير مكمل للبيانات المالية، ويعتبر المفتاح لتحليل ووصف الشركة.

د — جودة المراجعة الخارجية **External Audit Quality**: المقصود بها أداء عملية المراجعة بكفاءة وفعالية وفقاً لمعايير المراجعة، مع الإفصاح عن الغش المكتشف، والعمل على تلبية رغبات واحتياجات مستخدمى القوائم المالية بشكل مستمر.

هـ — دعم القرارات **Decision support**: هي أنظمة معلومات تهدف إلى دعم عملية صنع القرار في الشركات أو الجهات من خلال ربط البيانات والنماذج التحليلية المعقدة وأدوات تحليل البيانات بالشكل الذي يساعد متخذي القرار في اتخاذ قراراتهم.

والأطراف المستفيدة **The Beneficiaries**: المقصود بها، أطراف داخلية كالإدارة من غير أصحاب المنشأة والتي تحتاج إلى المعلومات لغرض التخطيط والرقابة وقياس الأداء؛ والعاملين الذين يتبعون الوضعية المالية للمنشأة، وأطراف خارجية كأصحاب المنشأة الذين يرغبون في التعرف على نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة، والدائنون مثل البنوك وشركات الإستثمار أو الجهات التي تحصل منها الوحدة الاقتصادية على سلع أو خدمات بالأجل حيث يهتمهم مقدرة المنشأة على السداد في موعد الاستحقاق وذلك قبل السماح بمنح أي قرض لها؛ والمستثمرون الحاليون أو المرتقبون الذين يستخدمون المعلومات المالية للتعرف على البدائل المتاحة لهم لاختيار أفضلها لإتخاذ قرارات شراء الأسهم أو إستمرارية الإحتفاظ بها أو بيعها؛ وغيرهما العديد من الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية.

فروض البحث:

في ضوء البحث وأهميته وأهدافه ومفاهيم عنوانه، فإن البحث يبني على أساس اختبار الفروض التالية:

- لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للاطار المقترح لمراجعة تقرير تعليقات الادارة بأبعاده المالية وغير المالية وكذلك المخاطر والأوضاع المستقبلية على جودة عملية المراجعة.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للاطار المقترح لمراجعة تقرير تعليقات الادارة بأبعاده المالية وغير المالية وكذلك المخاطر والأوضاع المستقبلية على ترشيد ودعم قرارات الأطراف ذوي المصلحة.

منهجية البحث:

في ضوء طبيعة البحث وأهميته وأهدافه ومفاهيم عنوانه وإفترضاته وحدوده وكذلك الخطة المقترحة للبحث، فإن منهج البحث المستخدم هو المنهج العلمي المتكامل، وذلك من خلال أسلوب الدراسة النظرية والدراسة الميدانية وذلك كما يلي:

١-٨: الدراسة النظرية:

في هذا الإطار سوف يعتمد الباحث على المنهج الإستقرائي بهدف إستقراء جوانب المشكلة محل الدراسة، وإستعراض وتحليل نتائج الدراسات السابقة معتمداً في ذلك على المراجع والدوريات المهمة بموضوع الدراسة، حيث سيقوم الباحث ببيان أثر دور مراجع الحسابات في مراجعة تقرير تعليقات الإدارة لدعم وترشيد قرارات مستخدمى القوائم المالية.

٢-٨: الدراسة العملية:

سوف يعتمد الباحث في إجراء هذه الدراسة على قائمة الإستقصاء التي سوف يتم توزيعها على منشآت الأعمال محل التطبيق وذلك بهدف إختبار فروض البحث علمياً، فضلاً عن قيام الباحث ببيان أثر دور مراجع الحسابات في مراجعة تقرير تعليقات الإدارة لدعم وترشيد قرارات مستخدمى القوائم المالية.

الدراسات السابقة

قام الباحث باستعراض الدراسات والبحوث السابقة والتي توافرت في الأدب المحاسبي سواء في المراجع العربية أو الأجنبية أو على شبكة المعلومات الدولية؛ والتي اهتمت بمراجعة تقرير تعليقات الإدارة باعتبار أن ذلك هام لدعم وإظهار القوائم والحسابات الختامية للشركات على حقيقتها وبالصورة التي يثق في بياناتها ومعلوماتها كل مستخدمها سواءً الداخليين أو الخارجيين، وذلك للوقوف على ما توصل إليه الباحثون في هذه الدراسات والبحوث من نتائج وتوصيات يمكن الاستفادة بها في تناول موضوع الدراسة ولبيان مدى اتفاقها أو اختلافها معه،

وللتعرف على نواحي القصور والثغرات التي اعترت تلك الدراسات والبحوث، والتي تعد في نفس الوقت دوافع قوية وراء اختيار موضوع الدراسة وتأكيداً على قاعدة البدء من حيث انتهى الآخرون.

ونظراً لتطبيق البحث بشكله المتكامل على إحدى الشركات المصرية، فقد استدعي ذلك الباحث ترتيب تلك الدراسات ترتيباً زمنياً من الأقدم للأحدث وذلك على النحو التالي:

دراسة سلوم، وعبد الرضا، (٢٠١٦) بعنوان "دور مراقب الحسابات في اكتشاف مؤشرات الاحتيال من خلال مناقشة وتحليل تقرير الإدارة. دراسة مقارنة": تهدف الدراسة إلى تحديد أثر مشاركة المعلومات التي يتم نشرها من خلال روابط مجالس الإدارة حول سهولة قراءة تقرير تعليقات الإدارة ومراجعتهم (MD & A)، وقد تم إجراء التحقيق في هذه الدراسة باستخدام تحليل الانحدار، وتقاس قابلية قراءة MD & A وتم تحديد مستوى مشاركة المعلومات حسب مؤشر الدرجة المركزية، وتألقت العينة من ٨٣ شركة إيطالية مدرجة في البورصة تضم أكثر من ٤٠٠٠ مدير للفترة ٢٠٠٨:٢٠١٢، وقد أظهرت النتائج الرئيسية لهذه الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مركزية الدرجة ودرجة قراءة ومراجعة تقرير تعليقات الإدارة MD & A، مما يشير إلى أن اتصالات المجلس تلعب دوراً حاسماً في تحسين جودة التقارير الخارجية، ومن نتائج هذه الدراسة أنه بالنسبة لدولة غير ناطقة بالإنجليزية مثل إيطاليا، فإن تبادل المعلومات هو وسيلة لتحسين جودة التقارير الخارجية وقدرة الشركات على التنافس في أسواق رأس المال الدولية.

دراسة (Bini, L., et al., 2017) بعنوان "Is a loosely specified regulatory intervention effective in disciplining management commentary? The case of performance indicator disclosure" تقدم هذه الدراسة مساهمة في الدعوة إلى البحث حول فعالية التدخلات التنظيمية التي تحكم الإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة على وجه التحديد، وتركز على المتطلبات الإلزامية المتعلقة بإفصاح مؤشرات الأداء التي قدمها توجيه التحديث (EC / ٥١/٢٠٠٣) تماشياً مع المنظمين الآخرين، اختار المشرع الأوروبي تنفيذ نهج تنظيمي يستند إلى قاعدة ذات مواصفات فضفاضة لفهم آثار هذا التوجيه، وقد قام الباحثون بالتحقيق في السياق الإيطالي حيث لم يدعم المشرع الوطني الإيطالي أو مقدم المعايير الشركات ذات المواصفات التفصيلية أو المبادئ التوجيهية التي تهدف إلى دمج الحوكمة الأوروبية، كما قام الباحثون بمقارنة ممارسات الإفصاح الخاصة بالشركات قبل وبعد اعتماد التوجيه والتحقق من عدد المؤشرات المفصوح عنها وطرق عرضها، حيث تعتبر ضرورية لضمان جودة هذا الإفصاح، وقد كشفت النتائج بعض نقاط الضعف في النهج الأوروبي لتنظيم مؤشر الأداء بشكل عام، وفشل المشرع في الاتحاد الأوروبي في توضيح الغرض والهدف من الإفصاح عن مؤشرات الأداء، ولا يأخذ في الاعتبار الاختلافات بين المؤشرات المالية وغير المالية، علاوة على ذلك فإنه لا يوفر للشركات مبادئ توجيهية واضحة فيما يتعلق بطرق التقديم، وتؤكد نتائج الدراسة أن التدخل الإلزامي حتى لو كان يستند إلى مواصفات فضفاضة يرتبط بزيادة ممارسات الإفصاح، ومع ذلك لا يبدو أن هذا التنظيم قادر على ضمان ممارسات الإفصاح عالية الجودة، في الواقع قبل وبعد اللائحة أفصحت الشركات في المقام الأول عن التدابير المالية المشتركة، وعلاوة على ذلك تفوض فائدة مثل هذا الإفصاح عن طريق الامتثال المحدود للمبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بطرائق العرض.

دراسة (Said, R , et al., 2018) بعنوان " Exploring the effects of corporate "

:"governance and human governance on management commentary disclosure

تهدف الدراسة إلى التحقق من تأثير حوكمة الشركات وحوكمة الموارد البشرية على الإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة للشركات الماليزية المدرجة في السوق الرئيسي . بورصة ماليزيا، حيث تم فحص التقارير السنوية لـ ١٥٠ شركة مدرجة في السوق الرئيسي . بورصة ماليزيا للسنة المنتهية في ٢٠١٤، لتحليل إفصاح تقرير تعليقات الإدارة الخاص بالشركة باستخدام تحليل المحتوى تم تطوير مؤشر الإفصاح الخاص بالإفصاح الإداري استناداً إلى العناصر الخمسة التي تم تأسيسها من قبل مجلس معايير المحاسبة الماليزية (MASB) في إطار "ممارسات تقرير تعليقات الإدارة"، وتبحث الدراسة في أربع آليات لحوكمة الشركات مثل تكوين مجلس الإدارة وحجم المجلس وتعليم مجلس الإدارة وهيكل الملكية، تم استخدام نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM -PLS) والمربعات الصغرى الجزئية (PLS) وبرنامج Smart PLS لقياس تأثير حوكمة الشركات ورأس المال البشري على الإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة، وقد أظهرت النتائج أن معظم الإفصاحات عن المعلومات من قبل الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا لم يتم تقديمه بطريقة كاملة ومتوازنة وعدم تقديم رؤية لأنهم يركزون أكثر على وصف العملية، علاوة على ذلك لم يكن هناك ارتباط واضح بين استراتيجيات الشركات ومقياس الأداء، وبالتالي فإن التقارير غير متوازنة ولا يمكن أن تساعد المساهمين في فهم الفرص والمخاطر المرتبطة بالأعمال التجارية، كما أشارت النتائج المستندة إلى النموذج الهيكلية إلى أن اثنين فقط من المتغيرات وهما حجم المجلس واستقلال مجلس الإدارة؛ قد أظهرت تأثيراً إيجابياً وهاماً على درجة معلومات الإفصاح الخاصة بتعليقات الإدارة، وأن استقلال مجلس الإدارة هو المتغير الأكثر أهمية الذي يؤثر على درجة حوكمة الشركات ورأس المال البشري على الإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة.

دراسة (Tong, S., 2018) بعنوان "Does board independence substitute for external audit quality? Evidence from an exogenous regulatory shock" تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق فيما إذا كان استقلال مجلس الإدارة يحل محل جودة المراجعة الخارجية، استناداً إلى أكثر من ١٤٠٠٠ ملاحظة على مدار ١٨ عاماً، وقد أظهرت تقديرات فرق الاختلاف أن الشركات التي اضطرت إلى زيادة استقلال مجلس الإدارة أقل احتمالية بكثير لتوظيف مراجع الحسابات على وجه الخصوص، حيث يقلل استقلال المجلس من الميل لاستخدام مراجع بنسبة ٣٨٪ تقريباً، وتمتع الشركات التي تتمتع باستقلالية أقوى في مجلس الإدارة بحوكمة أكثر فاعلية، وبالتالي لا تحتاج إلى قدر كبير من جودة المراجعة الخارجي مثل تلك التي تتمتع بحوكمة أقل فاعلية.

دراسة (Amalia, F. A., et al., C., 2019) بعنوان "Audit Quality: Does Time Pressure Influence Independence and Audit Procedure Compliance of Auditor؟" يهدف هذا البحث إلى إجراء دراسة ميدانية لتأثير الاستقلالية وإجراءات المراجعة على جودة المراجعة مع ضغط الميزانية الزمنية كمتغير مشرف. كان السكان يتألفون من مراجعين يعملون في مكتب المحاسب العام (KAP) في جاوة الشرقية، في حين تتألف العينات من ٤٥ مستجيب. تم استخدام برنامج LS 3.0 لتحليل البيانات، وقد أظهرت النتيجة أن إجراءات الاستقلالية والمراجعة أثرت بشكل إيجابي على جودة عملية المراجعة، وقد كان متغير ضغط ميزانية الوقت كوسيط قادر على إضعاف العلاقة بين الاستقلالية وجودة المراجعة، وأيضاً لتعزيز العلاقة بين إجراءات المراجعة وجودة المراجعة.

دراسة (Agyei-M., and Ben K., 2019) بعنوان "The effect of audit committee effectiveness and audit quality on corporate voluntary disclosure quality"

يهدف هذا البحث إلى إجراء دراسة ميدانية لتأثير الاستقلالية وإجراءات المراجعة على جودة المراجعة مع ضغط الميزانية الزمنية كمتغير مشرف. كان السكان يتألفون من مراجعين يعملون في مكتب المحاسب العام (KAP) في جاوة الشرقية، في حين تتألف العينات من ٤٥ مستجيب. تم استخدام برنامج LS 3.0 لتحليل البيانات، وقد أظهرت النتيجة أن إجراءات الاستقلالية والمراجعة أثرت بشكل إيجابي على جودة عملية المراجعة، وقد كان متغير ضغط ميزانية الوقت كوسيط قادر على إضعاف العلاقة بين الاستقلالية وجودة المراجعة، وأيضاً لتعزيز العلاقة بين إجراءات المراجعة وجودة المراجعة.

دراسة بدر، (٢٠١٩) بعنوان "أثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية وتعليقات الإدارة على جودة التقارير المالية- دراسة ميدانية": يتمثل الهدف الرئيس من هذا البحث دراسة أثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية وتعليقات الإدارة على جودة التقارير المالية، وتعتمد الباحثة على كل من المنهج الاستنباطي والاستقرائي من خلال إجراء دراسة ميدانية، وتوصلت الدراسة إلى أن تقرير تعليقات الإدارة يسمح للمستثمرين بزيادة القدرة على فهم القوائم المالية، كما أظهرت أيضاً أنه يوجد العديد من التحديات المرتبطة بتعليقات الإدارة والإفصاح بسبب حالة عدم التأكد.

دراسة (Athanasakou, Vasiliki E., et al., 2020) بعنوان "Annual Report Commentary on the Value Creation Process": تهدف هذه الدراسة إلى قياس تعليق التقرير السنوي الذي يوضح نموذج واستراتيجية عمل المؤسسات، ثم تدرس الآثار المترتبة على سوق رأس المال لتعزيز هذا الإفصاح، يستند وكيل الإفصاح التجريبي الخاص بالدراسة إلى n-gram مستمدة من الكتب الأكاديمية الاستراتيجية الشائعة والأدب الاستراتيجي الأكاديمي،

وتوضح الاختبارات التي تستخدم هذه الزيادة الخارجية والقابلة للقياس في الإفصاح الذي يركز على الاستراتيجية أن التعليق المحسن على الاستراتيجية ونموذج العمل يرتبط بانخفاض درجة عدم اليقين لدى المستثمرين، ونجد أيضاً دعماً لزيادة السرعة التي يتم بها دمج المعلومات في سعر السهم بعد إصدار التقرير السنوي، وتؤكد اختبارات التحقق من الصحة أن: (أ) ترتبط بالتصنيفات اليدوية لجودة عمليات الإفصاح التي تركز على الاستراتيجية التي ينتجها خبراء المجال؛ (ب) المخلفات المتوقعة بشكل متوقع مع وجود محركات على مستوى الشركة من الإفصاحات التي تركز على الاستراتيجية والتي حدتها الأبحاث السابقة؛ (ج) يلتقط الانهيار الهيكلي في التقارير المرتبطة بالتفويض التنظيمي لمجموعة فرعية من شركات بورصة لندن لشرح استراتيجيتهم ونموذج أعمالهم.

دراسة (Jeong, K., 2020) بعنوان "The effect of audit committee effectiveness

and audit quality on corporate voluntary disclosure quality": يهدف البحث إلى دراسة تأثير جودة التدقيق على اتباع المحلل الذي يعد أحد سلوكيات المحللين الأكثر شعبية، وإن التدقيق عالي الجودة يجعل مستخدمي التقارير المالية أكثر موثوقية، وبالتالي فإن هذه الموثوقية تجعل المحللين أسهل وأكثر دقة للتنبؤ بأرباح تلك الشركة، ومن المرجح أن يتبع المحللون هذه الشركة. وباستخدام مقياسين مختلفين لجودة التدقيق، تشير النتائج إلى أن الشركات التي تتلقى خدمات تدقيق عالية الجودة لديها عدد أكبر من المحللين المتابعين أكثر من غيرها، وأظهرت النتائج أن جودة التدقيق هي أيضاً أحد محددات سلوك المحلل التالي.

دراسة (Ciger, A., 2020) بعنوان "Audit Quality: A Bibliometric Analysis

(1981-2020)": يرى الباحث أن زيادة عدد الدراسات حول جودة المراجعة واهتمام كل من الباحثين والسلطات في هذا الموضوع في السنوات الأخيرة كان الدافع وراء هذه الدراسة، وقد تم اختيار البليومتريه كمنهج في الدراسة لأنه يتيح الفرصة للاطلاع على أدبيات المنطقة المدروسة

من منظور واسع. تهدف الدراسة إلى إجراء تحليل ببيوميتري للدراسات المنشورة في اللغة الإنجليزية في مجال العلوم الاجتماعية في قاعدة بيانات Scopus لجودة التدقيق (AQ)، وقد توصلت الدراسة إلى أن "التقارير المالية" و"لجنة التدقيق" في ازدياد، كما خلصت الدراسة أيضاً إلى أن العديد من غير المؤلفين وكثيراً ما تعاونوا فيما بينهم للمساهمة في تطوير هذا المجال.

دراسة أمين، (٢٠٢١) بعنوان "دراسة وإختبار العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وإعادة إصدار القوائم المالية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية": استهدف البحث دراسة واختبار أثر جودة المراجعة الخارجية على إعادة إصدار القوائم المالية وذلك لعينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٦، وقد توصلت الدراسة في ظل التحليل الأساسي إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين جودة المراجعة الخارجية وإعادة إصدار القوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، فضلاً عن وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين إعادة إصدار القوائم المالية وكلاً من الرفع المالي والعائد على الأصول كمتغيرات رقابية، وعلاقة إيجابية غير معنوية مع حجم الشركة، كما توصلت أيضاً إلى أنه في ظل التحليل الإضافي إلى تحسن المقدرة التفسيرية للنموذج في ظل معالجة نمو الشركة كمتغير رقابي إضافي مع وجود تأثير إيجابي ومعنوي لنمو الشركة على إعادة إصدار القوائم المالية.

دراسة البسطويسي، وآخرون، (٢٠٢٢) بعنوان "أثر جودة عملية المراجعة في ظل عمليات الرقمنة على جودة التقارير المالية بسوق دمشق للأوراق المالية": تهدف الدراسة إلى بيان أثر التقارير المالية في دعم الأطراف المهتمة بتقييم الأداء السابق للشركة والتنبؤ بأدائها المستقبلي، وتقييم ما إذا كانت جميع الموارد يتم تخصيصها كما ينبغي، وقد توصلت الدراسة إلى أن تحسين جودة عملية المراجعة يؤدي إلى زيادة الثقة في دقة النتائج المالية المعترف بها، في حين يؤدي المستوى المنخفض من جودة المراجعة إلى انخفاض جودة التقارير المالية، وتؤدي جودة

المراجعة المنخفضة إلى نتائج سلبية إضافية مختلفة تؤثر على المستثمرين والموظفين والعملاء والموردين.

دراسة (Alsmady, 2022) بعنوان "Quality of financial reporting, external audit, earnings power and companies performance: The case of Gulf Corporate Council Countries": تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر جودة التقارير المالية كآلية حوكمة في أداء الشركات الخليجية، وكذلك أثر جودة التدقيق الخارجي على أداء الشركات الخليجية، وكذلك التحقيق من تأثير قوة الأرباح على أداء الشركات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي مهم لجودة التدقيق في أداء الشركات الخليجية على المحاسبة والقياس القائم على السوق، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي مهم لقوة الأرباح في أداء الشركات الخليجية. تعطي قوة الأرباح إشارة للمساهمين الحاليين والمستثمرين في المستقبل بأن الشركة لديها أنشطة تشغيلية قوية.

دراسة عيد، (٢٠٢٣) بعنوان "أثر جودة المراجعة على القيمة السوقية للشركة دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٠": يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر جودة المراجعة (AQ) للقوائم المالية المنشورة كمتغير مستقل والقيمة السوقية للشركة (MV) كمتغير تابع، بغية الوقوف على نتائج غير متوقعة أو أمور غير مكتشفة فيما يتعلق بأهمية دور جودة المراجعة الخارجية في تعظيم قيمة الشركات المصرية المقيدة بالبورصة خلال الفترة ٢٠١٦:٢٠٢٠، وذلك من خلال دراسة نظرية تحليلية وأخرى تطبيقية على ٨٠ شركة مقيدة بالبورصة المصرية، هذا وقد دعمت نتائج الدراسة التطبيقية معنوية وطردية العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية (مقاسة بحجم منشأة المراجعة) والقيمة السوقية للشركة محل المراجعة، وقد تباين دور المتغيرات المعدلة والرقابية في قوة واتجاه العلاقة السابقة، حيث

أصبحت غير معنوية في ظل أخذ حجم الشركة في الاعتبار كمتغير معدل، بينما تعادل دور نسبة تركيز الملكية وتباين دور ربحية السهم كمتغيرين رقابيين.

دراسة يوسف؛ وآخرون، (٢٠٢٣) بعنوان "دور التكامل بين المراجعة المشتركة والمراجعة التحليلية في جودة المراجعة": هدفت الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات المعاصرة للمراجعة المشتركة والتحليلية، وبيان دور الاتجاهات المعاصرة للمراجعة المشتركة في جودة المراجعة، مساهمة تقر ير المراجعة التحليلية بشكل كبير في عملية المراجعة والحد من فجوة التوقعات، وتوصلت الدراسة إلى أن وجود نظام إتصال فعال لدى مكتب المراجعة قد أدى إلى تحسين جودة المراجعة، وأن وضع خطة للمراجعين لإعداد واجباتهم المهنية أدى إلى تحسين جودة المراجعة، كما أدى وجود نظام إتصال فعال لدى مكتب المراجعة إلى تحسين جودة المراجعة، وأوصت الدراسة بالعمل على تحسين أداء المراجعين في المراجعة المشتركة والتحليلية لسد قصور أداء المراجع، وإلزام المراجعين بمسؤولياتهم.

دراسة شحاته؛ وآخرون، (٢٠٢٣) بعنوان "تأثير تكنولوجيا التحول الرقمي على جودة أعمال المراجعة": تهدف الدراسة إلى اختبار مدى تأثير تكنولوجيا التحول الرقمي من البيانات الضخمة وسلاسل الكتل والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي على جودة اعمال المراجعة الخارجية، وتوصلت نتائج الدراسة الميدانية الي وجود تأثير ذو دلالة معنوية لاستخدام ادوات التحول الرقمي من البيانات الضخمة وسلاسل الكتل و الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي على كفاءة و فاعلية المراجعة بما ينعكس على جودة اعمال المراجعة، وأوصت الدراسة بتطوير أدوات واجراءات المراجعة بما يتناسب مع ذلك التحول الرقمي وضرورة مواكبة مهنة المراجعة للتطورات التكنولوجية، كذلك قيام المنظمات المهنية بتحديد التعديلات اللازمة لمعايير المراجعة بما يضمن ملائمتها لأداء عمل المراجع في ظل التحول الرقمي.

دراسة (Kalita, 2023) بعنوان "Audit Quality Review: An Analysis Projecting

"the Past, Present, and Future": تهدف الدراسة إلى تجميع الأدبيات الموجودة حول جودة التدقيق، وتمييز المواضيع البارزة وتوفير سبل البحث المستقبلية، كما تحاول هذه الدراسة تحليل وتوليف ديناميكيات أبحاث جودة التدقيق من خلال توظيف صغريات المراجعة المنهجية للأدبيات مع التحليل الببليومتري وتحليل المحتوى، وخلصت الدراسة إلى أن البلدان النامية سجلت اهتماماً متزايداً بهذا الموضوع، كما خلصت الدراسة إلى أن الأبحاث شهدت نمواً لا تشوبه شائبة على مر السنين في ظل عدسات مختلفة، والتي تم تجميعها بدقة في ست مجموعات، في حين تم إجراء مراجعات مختلفة باستخدام أساليب نوعية لا حصر لها.

وباستقراء الدراسات السابقة اتضح للباحث أن هناك نواحي إتفاق ونواحي اختلاف بين هذه الدراسة البحثية وبين البحوث والدراسات البحثية السابقة يمكن بيانها فيما يلي:

التعليق على الدراسات السابقة:

نواحي الاتفاق:

هناك نواحي لإتفاق هذه الدراسة البحثية مع الدراسات والبحوث السابقة نوجزها فيما يلي:

- تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أنها قد تعرضت لموضوع من الموضوعات الهامة جداً وهو موضوع تقرير تعليقات الإدارة لما له من تأثير كبير على دعم مستخدمي القوائم والتقارير المالية في إتخاذ القرارات.
- أن جميع الدراسات الأجنبية قد ركزت في محتواها على تعريف جودة المراجعة الخارجية ومراجعة تقرير تعليقات الإدارة وأهدافهما وتوضيح اللبس الذي طال هذه المفهوم.

- اهتمام بعض الدراسات والبحوث الأجنبية بمجال تقرير تعليقات الإدارة بصفه عامة من ناحية قياسه والإفصاح عنه في القوائم المالية أو الإيضاحات المتممة، وهو محل الدراسة للبحث الحالي سعياً لحل المشاكل المترتبة على عدم مراجعة تقرير تعليقات الإدارة بالشركات، وقياس أثر الإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة على تحقيق الأهداف الموضوعية.
- اتفقت العديد من الدراسات على تزايد الاهتمام بمراجعة تقرير تعليقات الإدارة وجودة المراجعة الخارجية، كما أكدت على الدور الفعال لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة في تنفيذ الاستراتيجيات التنافسية وخصوصاً فيما يتعلق بسرعة الاستجابة لرغبات المراجعين وتوقعاتهم.

نواحي الاختلاف:

هناك نواحي اختلاف بين هذه الدراسة البحثية وبين الدراسات والبحوث السابقة تمثلت فيما يلي:

- هناك محاولة من الباحث ورغبة في درء اللبس الحاصل من الدراسات السابقة حول مفهوم جودة المراجعة الخارجية ومراجعة تقرير تعليقات الإدارة؛ ولذلك فقد تطرق إلى تعريف ماهية جودة المراجعة الخارجية ومراجعة تقرير تعليقات الإدارة بصورة واضحة وأنشطتها ومجالات استخدامها والتطبيق العملي لمعطيات الدراسة على الشركات.
- أن هذه الدراسة تعتبر من أوائل الدراسات التي تتناول موضوع مراجعة تقرير تعليقات الإدارة، وأن معظم الدراسات العربية السابقة قد ركزت على القياس والإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة بشكل عام دون التطرق لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة.

- هذه الدراسة تطرقت بصورة مباشرة لجوانب المراجعة من خلال التطبيق العملي على العاملين بالشركات لتوضيح مدى التأثير على جودة المراجعة الخارجية بالقطاع محل الدراسة من قبل اهتمامها وتبنيها لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة؛ ومن ثم فإن بيئة تطبيق هذه الدراسة تختلف عن بيئة تطبيق الدراسات السابقة.
 - ركزت معظم البحوث والدراسات السابقة على المحاسبة عن تقرير تعليقات الإدارة بمنشآت الأعمال بدرجة أكبر، ولم تتعرض لموضوع مراجعة تقرير تعليقات الإدارة بمنشآت الأعمال، وأثره على جودة المراجعة الخارجية، وقياس أثر مراجعة تقرير تعليقات الإدارة في رفع كفاءة أداء المنشأة.
 - لم تقدم الدراسات السابقة إطاراً لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة بالرغم من الأهمية الكبيرة لتقرير تعليقات الإدارة داخل الشركات، حيث ركزت على الإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة ولم تتطرق إلى موضوع مراجعة تقرير تعليقات الإدارة.
- وبنظرة متأنية لكل من نواحي الإتفاق والاختلاف بين البحث محل الدراسة والبحوث والدراسات السابقة؛ نجد أن الفجوة البحثية تمثلت في عدم وجود إطار لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة يؤدي تطبيقه إلى تحسين وزيادة جودة عملية المراجعة لدعم الأطراف المستفيدة، واستقرار ونمو وزيادة قيمة الشركات، وذلك في ظل زيادة أهمية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة بشكل كبير لتوفير بيانات ومعلومات ترشد اتخاذ القرارات للأطراف المستفيدة من هذه البيانات والمعلومات وتحسن من جودة عملية؛ وهو ما يعمل الباحث على اقتراحه من خلال هذه الدراسة لوضع إطار لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة.

وفي إطار ما تصبو اليه الدراسة من تحقيق أهدافها وسعيًا نحو اختبار فروضها والاجابة على تساؤلاتها البحثية، يمكن للباحث تنظيم بقية محتويات الدراسة من خلال ثلاثة أقسام، حيث يستعرض القسم الأول الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات البحث لاستنتاج الفجوة

البحثية، بينما يتناول القسم الثاني الدراسة النظرية والتي تحتوي على دراسة الفكر المحاسبي في مجال مراجعة تقرير تعليقات الإدارة، و عناصر الإطار المقترح لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة لزيادة جودة عملية المراجعة، أما القسم الثالث فيتناول تصميم الدراسة التطبيقية واختبار الفروض البحثية.

الدراسة النظرية:

في إطار ما تصبو إليه الدراسة من تحقيق أهدافها وسعيًا نحو اختبار فروضها والإجابة على تساؤلاتها البحثية، يمكن للباحث تنظيم بقية محتويات الدراسة من خلال استعراض الدراسة النظرية والتي تحتوي على دراسة الفكر المحاسبي في مجال مراجعة تقرير تعليقات الإدارة، و عناصر الإطار المقترح لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة لزيادة جودة عملية المراجعة، ثم يتم تناول تصميم الدراسة التطبيقية واختبار الفروض البحثية.

ولذلك فقد تناول الباحث الدراسة النظرية تحقيقاً للهدف من البحث حيث تم تبويب خطة الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: دراسة الفكر المحاسبي في مجال مراجعة تقرير تعليقات الإدارة.

هناك أهمية كبيرة لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة بالنسبة للعديد من الشركات، ومن المهم الإفصاح ومراجعة تقرير تعليقات الإدارة، لدعم الثقة لدى المستخدمين من القوائم المالية وتحسين جودة عملية المراجعة، وذلك بعد تمثيلها لجميع تقارير المنشأة بصورة حقيقية وعادلة، وعلى مدار السنوات السابقة زاد واضعو المعايير المحاسبية اهتمامهم بتقرير تعليقات

الإدارة MD بسبب الآثار المترتبة على اتخاذ قرارات تخصيص الموارد (المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA، 2009)؛ مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB، 2010).

وتأسيساً على ما تقدم؛ تم تقسيم هذا المبحث كما يلي:

أولاً: التعريف بتقرير تعليقات الإدارة:

تعتبر تعليقات الإدارة جزءاً من التقارير المالية للشركة، وتهدف تعليقات الإدارة تحسين جودة المعلومات المالية للمستثمرين من خلال تقديم تحليل المركز المالي لها، كما أن من أحد المهام الرئيسية لحوكمة الشركات هو تحسين جودة المعلومات المالية، وتحقيق ذلك من خلال إعطاء الإدارة الفرصة لتقديم رؤيتها الشخصية حول النشاط والذي قد يكون غامضاً.

حتى يتم تحديد مفهوم تقرير تعليقات الإدارة فإنه يجب تمييزه عن باقي تقارير المنشأة المالية، وعلى ذلك فإن تقرير تعليقات الإدارة يشتمل على بيانات مالية وأخرى غير مالية وهو تقرير مكمل وهام للغاية، وقد تم تعريف تقارير تعليقات الإدارة السنوية بأنها تمثل واحدة من أهم وسائل جمع المعلومات عن الشركات، ولضمان جدوى المعلومات الواردة في التقرير السنوي فقد تم توسيع حدود الإفصاح الإلزامي تدريجياً مع مرور الوقت.

ولقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ورقة مناقشة مهمة حول "تقرير تعليقات الإدارة"، التجسيد الدولي الأكثر شمولية لـ OFR، حيث أعقبت ورقة المناقشة مسودة تعرض (IASB، 2009) تُعرّف تعليق الإدارة على أنها تقرير سردي مصاحب للبيانات المالية تم إعداده وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية التي توفر للمستخدمين تعليقات تاريخية ومحتملة على الوضع المالي للمنشأة والأداء المالي والتدفقات النقدية، وأساس لفهم أهداف الإدارة وأنواعها لتحقيق تلك الأهداف. (IASB، 2009، P17)

وقد أورد مجلس معايير المحاسبة الدولية تعريف لتقرير تعليقات الإدارة أشمل بكثير من التعريفات التي اختصرت تقرير تعليقات الإدارة بأنه تقرير مكمل للبيانات المالية، حيث عرفه

بأنه تقرير يمكن من خلاله تفسير الوضع والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، كما يوفر معلومات عن أهداف الإدارة والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وتوفير معلومات تساعد المستخدمين على تقييم المنشأة والمخاطر العامة، وهو يعتبر تقرير مكمل للبيانات المالية، ويعتبر المفتاح لتحليل ووصف الشركة، وعلى ذلك تقرير تعليقات الإدارة يمكن أصحاب المصلحة من رؤية الشركة من خلال أعين الإدارة". (عبد الملك، ٢٠١٤)

هناك عدة طرق يمكن استخدامها لعرض البيانات الخاصة بتقرير تعليقات الإدارة بالقوائم المالية السنوية؛ حيث يمكن أن يتم ذلك من خلال خطاب رئيس مجلس الإدارة الذي يشمل على بيانات خاصة بالإنفاق على الموارد البشرية مثلاً، وهو أسلوب مؤقت لحين تطبيق نظام متكامل للمحاسبة عن الموارد البشرية، حيث يجب على الشركات أن تعلن عن إنفاقها على التدريب، وهذه المعلومات ستفيد المستثمرين والمحللين في تحديد مدى اهتمام الإدارة بتنمية الموارد البشرية باعتباره عاملاً هاماً من عوامل تحقيق الربحية في الأجل الطويل، كما يمكن عرض المعلومات في قائمة مستقلة أى قائمة إضافية بخلاف القوائم المالية، ويظهر فيها مقدار الاستثمارات التي تقوم بها المنشأة من خلال الإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة، ويمكن عرضها بشكل قوائم مالية ولا تراجع هذه القوائم من قبل المراجع الخارجي للمنشأة، بحيث تقوم المنشأة بإعداد مجموعة من القوائم المالية وتكون قوائم ملحقه بالقوائم المالية، وينص على أنها ليست معدة وفقاً للمبادئ المحاسبية التقليدية وأنها غير مراجعة من قبل المراجع الخارجي.

ثانياً: الهدف من مراجعة تقرير تعليقات الإدارة:

إن الأسباب التي تدفع إلى مراجعة تقرير تعليقات الإدارة يمكن أن تتمثل في وجود اعتراف متزايد بالدور الأساسي والمهم الذي يلعبه تقرير تعليقات الإدارة في الأداء الإجمالي للمنشأة على صعيد النتائج المادية أو على صعيد المنافسة السوقية، وكذلك تزايد الاهتمام والاعتراف بضرورة الإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة للشركات، والحاجة إلى التأكد مما تم تحديده من تقارير

كاملة بالمنشأة بهدف إدارتها وتحسين أدائها المنظور، وتقييم المنشأة من أجل تحديد قيمتها الحقيقية في السوق من المنظور خارجي، والعمل على إيضاح عنصر المخاطرة الذي قد يتم الإفصاح عنه في التقارير المالية والذي يتسم بعدم الوضوح، خاصة وأن عبء تقويم درجة المخاطرة يعتبر أحد العناصر الهامة لتقرير تعليقات الإدارة والذي كان يقع بالكامل على عاتق متخذي القرارات وليس الإدارة.

وفي ظل تقرير تعليقات الإدارة يصبح هناك معلومات كافية لهذا الغرض، ومشاركة الإدارة سوف يسهل من عملية التقويم والإفصاح عن الأسس والمعايير والآثار السلبية وعدم الوضوح، مما يؤدي إلى التقليل من تكلفة تشغيل البيانات المحاسبية وعدم لجوء المستخدمين للحصول على خدمات المحللين مما ينعكس في النهاية على سهولة اتخاذ القرارات. (عبد الملك، ٢٠١٤)

كما أن مراجعة تقرير تعليقات الإدارة يحقق مجموعة من المنافع، فهناك منافع تتحقق من الإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة ومنها الشفافية وتحسين الإفصاح وذلك من خلال توصيل استراتيجية المنشأة ورؤيتها والأهداف التي يمكن من خلالها تحقيق تلك الاستراتيجية وإدارة المخاطر والموارد ومؤشرات قياس الأداء، وكذلك تدعيم سمعة المنشأة حيث يوفر تقرير تعليقات الإدارة كل المعلومات التي يمكن من خلالها تدعيم سمعة المنشأة والقدرة على منافسة مثيلاتها ويمكن المستثمرين من رؤية الشركة من خلال أعين الإدارة، فضلاً عن إدارة المخاطر والموارد حيث يكشف التقرير عن فاعلية استراتيجيات المنشأة لإدارة المخاطر بأنواعها المختلفة وإدارة الموارد، وكذلك تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات حيث أن الإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة سوف يؤدي إلى تحسين التقارير المالية من خلال توضيح مدخلات نموذج القرار الذي تعتمد عليه الإدارة في اتخاذ قراراتها، بالإضافة إلى تحقيق بعض الخصائص النوعية للمعلومات كالتقابلية للمقارنة والتحقق والتوقيت المناسب والفهم والأهمية النسبية.

- وعلى ذلك فهناك من يرى أن أهداف المراجعة والتي يمكن أن يستفاد بها في مراجعة عناصر تقرير تعليقات الإدارة يمكن أن تتمثل فيما يلي:
١. دعم الثقة في المعلومات المالية بالتقارير والقوائم المالية التي يتم مراجعتها بالشركات، من خلال توفير معلومات موثوقة لمساعدة الإدارة والأطراف المستفيدة.
 ٢. العمل على تقييم إدارة الشركة بطريقة سليمة وأكثر كفاءة.
 ٣. دعم اتخاذ القرارات المالية السليمة عن المنشأة سواء بواسطة الإدارة أو بواسطة الأطراف المستفيدة المعنية؛ والمبنية على بيانات ومعلومات تم مراجعتها.
 ٤. إمكانية إجراء المقارنات بين الشركات المتنافسة على أساس سليم.
 ٥. العمل على توفير معلومات موثوق بها للإدارة من خلال المساعدة في إعداد الموازنة التخطيطية لتكاليف الحصول على الموارد البشرية وتنميتها.
 ٦. التأكيد على سلامة وموثوقية البيانات والمعلومات التي تساعد في تحديد العائد الذي تحصل عليه المنشأة من رأس المال البشري، وتقييم قرارات الاستثمار في القوى العاملة؛ وذلك بمقارنة التكلفة بالمنفعة لمختلف البدائل.

وعلى ذلك يمكن أن يستفاد من تلك الأهداف في إجراء عملية مراجعة لعناصر تقرير تعليقات الإدارة بالشكل الذي يزيد من موثوقية المعلومات الواردة بالتقارير المالية.

إن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) كانت له إصدارات رائدة في تحسين الإفصاح تدعيماً للحاجة إلى تحسين جودة المعلومات المالية، حيث أصدر بياناً إرشادياً يتعلق بالإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة Management Commentary، بإعتبار أن تقرير تعليقات الإدارة وسيلة لتزويد المستخدمين بالمعلومات اللازمة لفهم ووصف الوضع المالي والأداء المالي للشركة وتفسير البيانات والمعلومات، حيث تعكس هذه المعلومات وجهة نظر الإدارة للأحداث الجارية وأسبابها واستنتاجاتها للمستقبل، وعند إصدار المجلس لهذا الإرشاد الدولي في ديسمبر ٢٠١٠

Kabalski P., كان الهدف منه هو تعزيز الممارسة الجيدة وليس معياراً ملزماً وإنما اختيارياً (2012, P: 90)

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية في إرشاده الصادر في ديسمبر ٢٠١٠ خصائص لمعلومات تقرير تعليقات الإدارة، حيث تمثلت في القابلية للمقارنة بأن يتم عرض معلومات في صورة مقارنة مع المعلومات الماضية، وبالتالي تتضمن هذه الخاصية إمكانية مقارنة أداء الشركة في الوقت الحاضر مع الأداء الماضي، بما يسمح للأطراف الخارجية من تقييم أداء الإدارة ومدى التقدم الذي تحققه، كما تمثلت تلك الخصائص أيضاً في التوقيت المناسب أي ضرورة تقديم تقرير تعليقات الإدارة وفقاً لتوقيتات محددة ومنتظمة تلي احتياجات المستخدمين، ويرتبط تحقيق هذه الخاصية بتوفير المعلومات عن التقرير في الوقت المناسب حتي يمكن تحقيق المنفعة من اتخاذ القرارات، فضلاً عن خاصية الدقة في تقرير تعليقات الإدارة أي الدقة في أساليب القياس والتقييم التي تستخدمها الإدارة في إعداد مؤشرات قياس الأداء، وبالتالي تحقيق مستوى مرضي ومقبول من الثقة في مصداقية التقرير، وخاصية الفهم والتي تشير إلى ضرورة أن تكون المعلومات التي يحتويها التقرير مفهومة وقابلة للتفسير من قبل مستخدمي التقرير، وبناءً على ذلك ينبغي توفير شرح وإيضاح وتفسير للوضع والأداء المالي للتقارير المالية وغير واردة بالإيضاحات وكذلك للمصطلحات الواردة في التقرير خصوصاً أن تلك المعلومات تحتوي على مصطلحات فنية عديدة، والخاصية الأخيرة متعلقة بالأهمية النسبية والتي تشير إلى عدم تكرار المعلومات الواردة في إيضاحات التقارير المالية، وإنما اختيار معلومات ذات أهمية نسبية.

ثالثاً: جودة عملية المراجعة والتقارير المالية:

يقصد بجودة المراجعة أن يتم أداء تلك العملية بكفاءة وفعالية وفقاً للمعايير المهنية للتدقيق وقواعد وأداب السلوك المهني الصادرة عن المنظمات المهنية وضوابط رقابة الجودة مع الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات المكتشفة بما يحقق للأطراف ذات الصلة الأهداف المتوقعة من عملية التدقيق، ومن شأن تحسين جودة عملية المراجعة زيادة الثقة في دقة النتائج المالية المعترف بها، في حين يؤدي المستوى المنخفض من جودة المراجعة إلى انخفاض جودة التقارير المالية. وتؤدي جودة المراجعة المنخفضة إلى نتائج سلبية إضافية مختلفة تؤثر على المستثمرين والموظفين والعلماء والموردين، وبالتالي تتسبب في خسائر فادحة للبلدان والأفراد.

إن الاتجاه نحو الإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة قد جاء من زيادة إدراك أصحاب المصالح سواء من الداخل أو من الخارج للقضايا المرتبطة بإدارة المنشأة وتأثيرها على الأداء الاقتصادي طويل الأجل، خاصة وأن الإفصاح يتم عن معلومات تعليقات الإدارة في شكل تقرير والذي يقدم معلومات كمية ووصفية، مالية وغير مالية، وتوصل تلك المعلومات لأصحاب المصالح.

ولذلك فمن الضروري الإهتمام بجودة عملية المراجعة، خاصة وأنها تمثل مطلباً ضرورياً لكافة أطراف عملية المراجعة وخاصة الأطراف المستفيدة من خدمات المراجعة، وتنبع أهمية جودة المراجعة من خلال الإلتزام بالمعايير المهنية والمساهمة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، فضلاً عن تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوائم المالية وتخفيض صراعات الوكالة والمساهمة في تدعيم مفهوم حوكمة الشركات، بالإضافة لزيادة الثقة في تقرير المراجعة ومصداقية القوائم المالية، وتكمن أهمية جودة المراجعة من خلال أن المنتج النهائي لعملية المراجعة يتمثل في تقرير مراجع الحسابات، والذي يعتمد عليه الكثير من

المستخدمين الخارجيين في اتخاذ قراراتهم ورسم سياساتهم، ومن هنا فإن جودة المراجعة هي مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المستفيدة من عملية المراجعة. (Taylor, 1994)

إن المعلومات الموثوقة من التدقيق الخارجي الجيد والتقارير المالية مهمة حيث سيكون لها تأثير على أداء الشركات، ويتم قياس أداء الشركة باستخدام المقاييس المحاسبية؛ أي العائد على الأصول والقيمة من السوق إلى القيمة الدفترية (M/B، ROA) ومقاييس السوق (Tobin's Q)، (EPS)، ولجودة المراجعة وجودة التقارير المالية آثار إيجابية على أداء الشركات، حيث تؤكد نظرية الوكالة أن جودة التقارير المالية وجودة التدقيق تزيد من موثوقية البيانات المالية وتقلل من عدم تناسق المعلومات. (Alsmady, 2022)

وقد اقترحت العديد من الدراسات أن جودة التدقيق تعزز أداء الشركة، وأن جودة عمليات التدقيق الخارجية أدت إلى تحسين نجاح الشركة بسبب تصورات المستثمرين، علاوة على ذلك يعتقدون أن الشركات المدققة من قبل شركات التدقيق الكبرى ستكشف عن بيانات مالية دقيقة وكاملة وصادقة، وبالتالي تعزيز ثقتهم في هذه الشركات. (الأهدل، ٢٠٢١)

إن جودة التقارير المالية تعد أمراً أساسياً للأسواق والمستثمرين الواثقين والمطلعين، والغرض من التدقيق المستقل هو توفير الثقة في جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى ذلك توفر المحاسبة على أساس الاستحقاق إحساساً أفضل بالصحة المالية العامة للشركة من طريقة المحاسبة على أساس نقدي، ولذلك فإن التصور العقلاني بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح المتراكمة والأداء المالي أمر ضروري ويجب فحصه خاصة في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. (خضر، ٢٠٢١)

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة على جودة المراجعة والتي ترتبط بفريق العمل كاستقلال المراجع، حيث أن نقص استقلال المراجع يعتبر من أحد أسباب فشل عملية المراجعة، وذلك لأن المراجعين قد يكتشفون الخطأ الجوهري والقوائم المالية المضللة ولكنهم يفتقرون إلى

النزاهة ونقص الإستقلال، ولذلك فإن زيادة درجة استقلال المراجع تزيد من جودة المراجعة، هذا فضلاً عن خبرة فريق المراجعة حيث تعد من أهم العناصر التي تؤثر على جودة عملية المراجعة. كما أن هيكل الرقابة الداخلية يعتبر من العوامل المؤثرة على جودة المراجعة، حيث أوضح تقرير لجنة COSO أن هناك خمسة مقومات مهمة للرقابة الداخلية هي بيئة الرقابة وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصال والمتابعة، وعلى ذلك فإن وجود هيكل رقابة داخلية فعال قائم على تلك العوامل يعتبر من أهم المحددات المؤثرة على جودة عملية المراجعة، وذلك من خلال كفاءة إدارة المراجعة الداخلية في اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية، ومساعدة المراجعين على تحديد مدى وتوقيت إجراءات المراجعة اللازمة. (الأهدل، ٢٠٢١)

وعلى ذلك فإنه وفقاً لمعايير المراجعة الدولية والمصرية فإن هدف مراجعة تقرير تعليقات الإدارة يتمثل في تعزيز درجة الثقة لدى المستفيدين من القوائم المالية؛ وذلك من خلال إبداء مراجع الحسابات لرأيه بشأن ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها طبقاً لإطار إعداد التقرير المالي المعمول به، ومن ثم فإن مراجعة تقرير تعليقات الإدارة تحقق قيمة مضافة لعمليات المنشأة وتؤدي إلى تحسينها، حيث تستخدم المراجعة لتحديد قيمة وصحة الأصول الفكرية بالمنشأة، ومراجعة تقرير تعليقات الإدارة توضح تأثيره في العمليات التشغيلية للمنشأة، وكذلك الحكم الموضوعي والمحايد لمدى تأثيره على أهداف المنشأة. (شحاتة، ٢٠١٦)

المبحث الثاني: عناصر الإطار المقترح لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة لزيادة جودة عملية المراجعة.

إن هدف مراجعة تقرير تعليقات الإدارة؛ يتمثل في تعزيز درجة الثقة لدى المستفيدين من القوائم المالية؛ وذلك من خلال إبداء مراجع الحسابات لرأيه بشأن ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها طبقاً لإطار إعداد التقرير المالي المعمول به.

وتأسيساً على ما تقدم؛ تم تقسيم هذا المبحث كما يلي:

أولاً: أهمية الإطار المقترح لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة وعناصر نجاحه:

١. أهمية الإطار المقترح لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة:

زاد التركيز على الإفصاح السردي في تقارير الشركات، سواء في على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، بشكل كبير في السنوات الأخيرة. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك داخل المملكة المتحدة الاقتراح السابق بإجراء "مراجعة تشغيلية ومالية" قانونية (OFR)، وتشير هذه التطورات إلى أن المكونات السردية للتقارير السنوية للشركات في المستقبل ستظل ذات أهمية أكبر؛ هذا، بدوره، يثير مسألة مهمة حول ما إذا كان هناك أو لم يكن هناك طلب من قبل مستخدمي تقارير الشركات للحصول على ضمان خارجي على تقرير تعليقات الإدارة وعلى تقارير أخرى مماثلة. وهذا يشكل الدافع الرئيسي لهذه الدراسة. (٢)

وهناك تحديات وأضرار تواجه الإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة تتمثل في أن هذا الإفصاح قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على أسعار الأسهم نتيجة الاتجاهات والتوقعات السلبية للمستثمرين تجاه الشركة، كما قد يؤدي الإفصاح عن المعلومات التفصيلية في تقرير تعليقات الإدارة إلى الرصد الدقيق من قبل المستثمرين، وربما يؤدي إلى زعزعة الثقة في التقارير المالية المنشورة وخصوصاً في أسس القياس التي تم الاعتماد عليها في إعداد تقرير تعليقات الإدارة، كما

أن تقديم معلومات إضافية تتضمن توقعات مستقبلية قد تفيد المنافسين للشركة وقد تضعها في موقف تفاوضي أضعف تجاه أصحاب المصالح.

وبالرغم من التحديات السابقة إلا أن هناك أهمية كبيرة لمراجعة المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية التي تم مراجعتها والذي يمكن أن يكون منها ما يتعلق بتقرير تعليقات الإدارة، في أنها تزيد من ثقة ودرجة اعتماد مستخدمي القوائم المالية في تلك المعلومات، كما أن مراجعة المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية يساعد إدارة المنشأة في طرحها لأوراق مالية جديدة أسهم أوسندات، وذلك من خلال اختفاء الثقة على محتويات نشرة الاكتتاب من المعلومات مما يؤدي إلى ثقة المستخدمين الممثلين في تلك المعلومات، وإذا توصل مراجع الحسابات إلى ضرورة تعديل القوائم المالية التي قام بمراجعتها ورفضت إدارة المنشأة إجراء هذا التعديل يجب على مراجع الحسابات في هذه الحالة إبداء رأي متحفظ أو رأي عكسي في تقريره حسب الأحوال، ويجب أن يشتمل تقريره في هذه الحالة على فقرة توضيحية قبل فقرة الرأي يشير فيها إلى ذلك. (شحاته؛ وآخرون، ٢٠١٦)

إن أهمية وجود إطار لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة يتمثل في تزويد المراجع بالمعلومات المتعلقة بكافة تقارير الشركة، لأن ذلك سيكون مفيداً في خلق حالة من الاستقرار والتجانس بين المراجعين والشركة، والتي تنعكس في النهاية على الثقة في الشركة ومن ثم دعم القدرة التنافسية لها، فضلاً عن أنها تمكن الشركة من المفاضلة بين البدائل المتاحة أمامها، حيث تلعب مراجعة تقرير تعليقات الإدارة دوراً رئيسياً في ذلك إلى جانب دورها في البحث عن حلول بديلة من خلال البيانات التي تم مراجعتها وأصبح هناك ثقة فيها، والتي تمكن الإدارة من استخدام تلك البيانات التي تم مراجعتها في عدم تماثل المعلومات، مما سيكون لعملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة أثر على عدم تماثل المعلومات وبالتالي يخفض من التكاليف والنفقات،

بالإضافة إلى أن ذلك سوف يمكن الشركة من مقارنة النتائج بالأهداف التي رسمتها وتحديد أي المجالات حدث به انحراف ليتسنى دراسته وتحليله إلى جانب وضع العلاج له.

٢. عناصر نجاح الإطار المقترح لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة:

إن المستفيدين من القوائم والتقارير المالية لا يمكنهم الاعتماد على أنفسهم للوقوف على ما إذا كانت المعلومات موثوق بها أم لا، ومن ثم فإنهم يعتمدون على رأي مراجعين متخصصين مستقلين لإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات، الأمر الذي يقلل من مخاطرها ويدعم الثقة لدى هؤلاء المستفيدين، ومن أهم عناصر نجاح الإطار المقترح، المراجعين ذوي التأهيل المهني المؤهل للقيام بمراجعة تقرير تعليقات الإدارة في الشركات، الاستقلال المهني للمراجعين عند قيامهم بمراجعة تقرير تعليقات الإدارة في الشركات، المسؤولية القانونية للمراجعين عند القيام بمراجعة تقرير تعليقات الإدارة في الشركات. (فتح الله، ٢٠١٣)

أ. التأهيل العلمي والعملي للمراجعين:

يرجع القصور في عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة إلى عدم قدرة المراجعين على تقديم تقرير يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية بسبب عدم وضوحه وصعوبة صياغته، فضلاً عن حداثة موضوع القياس والإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة في مجال المحاسبة والمراجعة، وعدم وجود نوع من التكامل بصورة أكبر بين علوم المحاسبة والمراجعة والعلوم التجارية الأخرى المساعدة، وكذلك عدم وجود قدرات تحليلية لدى المراجعين وكذلك مهارات الاتصال والمهارات الفكرية كالقدرة على عرض الآراء ومناقشتها والقدرة على الوصول للمعلومات والتحليل الاقتصادي وتنظيم العمل، الأمر الذي يستوجب معه ضرورة العمل على تأهيل المراجعين علمياً وعملياً بصورة كافية، وكذلك ضرورة توافر مجموعة من الصفات السلوكية الهامة التي تمن تضمن قيامهم بمراجعة تقرير تعليقات الإدارة في الشركات، حيث وضعت المنظمات المهنية

شروط وقواعد تكفل توافر الكفاءة العلمية والعملية للمراجعين لضمان أداء العملية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية.

ولم تحدد معايير المراجعة الدولية معياراً خاصاً للتأهيل العلمي والعملية لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة، لكنهما قد جاءت بفقرات مختلفة توضح وتنظم التأهيل المهني للمراجع بصفة عامة، حيث ورد بالفقرة السادسة من المعيار الدولي رقم ٢٢٠ بعنوان "الرقابة على جودة أداء عملية المراجعة"، أنه يتعين على مكتب المراجعة أن يستعين بمن لديهم المهارة والكفاءة التي تساعدهم على أداء الأعمال المسندة إليهم بعناية واجبة، كما يلتزم إسناد أعمال المراجعة إلى أفراد قد حصلوا على درجة من التدريب العملي ولديهم التأهيل المهني المطلوب في ظل الظروف المحيطة، وورد في الفقرة التاسعة من هذا المعيار أنه يجب على المراجع ومساعديه ذوى المستويات الإشرافية أن يراعوا التأهيل المهني لهؤلاء المساعدين الذين يقومون بأداء عمل مفوضين به عند التقرير عن مدى التوجيه والإشراف والفحص الملائم لكل مساعد، وورد بالفقرة الرابعة عشر منه أنه يجب الإشراف على تقدم عملية المراجعة لتحديد ما إذا كان المساعدين لديهم المهارات والتأهيل الضروري لتنفيذ المهام المكلفين بها.

وورد بالفقرة الثانية من المعيار الدولي للمراجعة رقم ٣١٠ بعنوان "المعرفة بأعمال المنشأة"، بأنه عند القيام بمراجعة القوائم المالية يجب على المراجع أن يكون ملماً أو أن يحصل على معرفة كافية بطبيعة عمل المنشأة حتى تمكنه من تحديد وفهم الحالات والممارسات والعمليات التي يعتقد بأن لها تأثيراً مهماً على القوائم المالية أو على الفحص أو على تقريره، كما ورد بالفقرة السادسة من المعيار الدولي للمراجعة رقم ٥٥٠ بعنوان "الأطراف ذوى العلاقة"، أن المراجع يحتاج إلى مستوى من المعرفة بأعمال المنشأة والصناعة التي تنتهي إليها مساعدته في التعرف على الأحداث والمعاملات والممارسات التي قد يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية، وفيما يتعلق بالتأهيل السلوكي والأخلاقي لمراجعين تقرير تعليقات الإدارة فإن ذلك يعمل على

الارتقاء بالمهنة والمحافظة على كرامتها وتقاليدها وأدابها، فالمراجعين يجب أن تتوافر فيهم صفات شخصية وأخلاقية تؤهلهم لأداء واجهم المهني، وأهم هذه الصفات الأمانة والنزاهة والمحافظة على أسرار العملاء والصدق والصبر والدقة في العمل؛ والحذر في التصرفات والمقدرة على التركيز وتقدير المسؤولية. (العجيلي، ٢٠١٥)

إن عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة تتطلب فريق عمل متكامل لتنفيذها على الوجه الأكمل، ويجب أن يتصف هذا الفريق بالتكامل والمعرفة الكاملة بجميع التفاصيل والعمليات الأساسية والهامة للشركة، خاصة وأن تقرير تعليقات الإدارة مرتبط بكافة أوجه العمليات التشغيلية والتسويقية والتمويلية وغيرها، وهناك بعض العوامل التي تدعم عامل المعرفة لدى المراجع، والتي تنعكس بدورها على ترشيد أحكام وقرارات المراجعين، ومن ثم زيادة كفاءة عملية المراجعة، منها رفع جودة المعرفة المكتسبة خلال مرحلة التعليم الجامعي وتحديث المعرفة المهنية من خلال التدريب والتعليم المهني المستمر وتحقيق رقابة الجودة على مكاتب المراجعة والاستشارة والاستعانة بالخبراء من خارج المراجعين.

ويجب على مراجع تقرير تعليقات الإدارة المستقل أن يبذل العناية المهنية المطلوبة منه بطريقة كافية وملائمة؛ عند قيامه بفحص وانتقاد أنظمة الرقابة الداخلية والدفاتر والسجلات والقوائم المالية المعروضة عليه من إدارة الشركة موضوع المراجعة، كما يجب عليه أن يتحقق من أن جميع بنود قائمة الدخل والمركز المالي ونتائج الأعمال معروضة بطريقة عادلة وصادقة، ومن ثم فإنه يجب على مراجع تقرير تعليقات الإدارة أن يبذل العناية المهنية الملائمة في شكل وصياغة تقرير المراجعة، وتأكد من توافر معايير إعداد التقرير، بحيث تكون متفقة مع معايير المراجعة المتعارف عليها.

إن وضع الأنظمة والإجراءات اللازمة لمنع واكتشاف الأخطاء من مسؤولية إدارة المنشأة، بينما مسؤولية المراجع تلخص بأن يقوم بمراجعة حسابات المنشأة وفحص البيانات المالية

وإبداء رأيه الفني المحايد كخبير في مدى دلالة هذه القوائم على عدالة المركز المالي للمنشأة وعلى نتيجة أعمالها، فالمراجع يفترض به أن يكون خبيراً في شؤون المراجعة، ولذلك فإن رأيه في القوائم المالية هو رأي مهني وبالتالي يجب أن تكون مراجعته للبيانات المالية مبنياً على أساس علمي وعملي سليم.

ب. الاستقلال المهني للمراجعين:

إن التزام المراجعين بقواعد ومبادئ سلوكية تحكم تصرفاتهم المهنية هو من أبرز الأمور التي تميز مهنة المحاسبة والمراجعة؛ نظراً لأهمية الدور الذي يلعبوه ومسؤوليتهم نحو المستفيدين من تقاريرهم، وتحمل مهنة المراجعة مركزاً متميزاً في المجتمع حيث تقدم خدماتها لفئات متعددة من المستفيدين، لذلك يتوجب على أعضائها التقيد بالسلوك الأخلاقي للمهنة لأن المجتمع بحاجة إلى هذا السلوك بصفته هو المنتفع من خدمات المهنة، والمهنة نفسها بحاجة دائمة لإثبات وجودها والمحافظة على سمعتها بين المهمن الأخرى.

وهناك دستور يحكم تصرف المراجعين ويضع لهم قواعد ومبادئ يسيرون عليها ومعايير يسترشدون بها يطلق عليها قواعد السلوك المهني، وتعكس تلك القواعد الحد الأدنى لجودة عملية المراجعة والاحتفاظ بمستوى عالي من الاستقلال والكفاءة والأخلاق والأمانة والموضوعية والفعالية في أداء عملية المراجعة، ومن شأنها أيضاً تعزيز الثقة بالمهنة من قبل الغير؛ وتمثل خط دفاع أول ضد مسؤوليات الإهمال والتقصير في أداء عملية المراجعة، ومن خلال تلك القواعد يتمكن مستخدمو القوائم المالية في الحكم على المهنة بصفة عامة كما يستطيع المراجع أن يستخدم هذه القواعد كمقياس عند مزاولته لأعمال المهنة، والمراجع الذي يثبت عدم التزامه بأخلاق المهنة يوصف بأنه غير أخلاقي، ويتعرض للمسؤولية المهنية عند إخلاله بقواعد السلوك المهني وأداب المهنة والواجبات المهنية التي تنظم من قبل نقابات وجمعيات مهنة المحاسبة والمراجعة. (جربوع، ٢٠٠٤)

وتتطلب قواعد السلوك المهني قيام المراجعين بتأدية واجباتهم بموضوعية واستقلالية وبعناية فائقة، فيجب أن لا يقوموا بمراجعة القوائم المالية لشركات يملكونها حتى وإن كانت الملكية جزئية أو القيام بأعمال جوهرية مع أحد العملاء، وإذا قاموا بمثل تلك الأعمال فإنهم يخلقون تضارب المصالح والتي قد تؤثر على موضوعية المراجع أو تقلل من مصداقيته، والتجاوز على تلك المعايير أو معايير مماثلة قد يؤدي إلى سحب إجازة الممارسة من المراجع. (عزيز، ٢٠٠٣)

ج. المسؤولية القانونية للمراجعين:

تتحدد مسؤولية المراجع على أساس العقد المبرم بينه وبين العميل، فعند تعاقد المراجع مع العميل لتأدية خدمات مهنية فإنه في الحقيقة يدعى امتلاك مهارات معينة تؤهله للقيام بهذا العمل بكفاية، ولذلك فإن المراجع يجب أن يؤدي عمله بدرجة من العناية والمهارة المعقولة طبقاً للأصول المهنية المرعية، فإذا أهمل المراجع في القيام بواجباته المهنية فإنه يكون مسئولاً عن تعويض الضرر نتيجة إهماله.

ولذلك يسترشد المراجع في تحديد مستوى العناية المهنية الملائمة بدراسة مسؤولياته القانونية والمهنية، حيث أن المسؤولية القانونية التي يحددها القانون للمراجع تمثل الحد الأدنى للعناية المهنية التي يجب توافرها في أعمال المراجعة، ومن ناحية أخرى فإن المهنة وما تضعه من مسؤوليات مهنية تحاول رفع مستوى العناية المهنية عن ذلك الحد الأدنى الذي يحتمه القانون، والعناية المهنية الملائمة تتطلب من المراجع القيام بالتخطيط السليم لعملية المراجعة والإشراف التام على المساعدين، وهذا يوجب على المراجع ضرورة تنفيذ عملية المراجعة وفقاً لخطة ملائمة، كما يتطلب التخصيص السليم لمساعديه على الأعمال المختلفة وتحقيق الإشراف عليهم ومتابعة تقدمهم في أداء المهام الموكولة إليهم.

والمراجع قد يكون عرضة لدعوى قانونية نتيجة إلحاقه ضرراً ما بأحد الأشخاص الذى اعتمد على تقارير مالية غير صحيحة، حتى وإن قام المراجع بتأدية واجباته بحسن النية واتباع إجراءات مراجعة أو معايير متفق عليها، فإنه قد يقاضى لأضرار ناتجة عن الاحتيال أو سوء الإدارة من قبل أفراد آخرين فى الشركة، ونظراً لأهمية الدور الذى تلعبه المتابعة والتقييم المستمر لجوانب مختلفة من المهنة، حيث أن أهم ما يميز المهنة المحاسبية هو تغيرها المستمر فى مواجهة المتطلبات الجديدة للشركات والبيئة، وبالتالي تقع على الممارس مسؤولية كبيرة فى المتابعة عن طريق الاطلاع المستمر على المنشورات؛ خصوصاً فيما يتعلق بالمعايير الدولية والمتطلبات التى تضعها تلك المعايير على التطبيقات المحاسبية، بما فى ذلك مسودات عرض المعايير وقراءة الدوريات المتخصصة والمتعلقة بمجال المهنة إضافة إلى المجالات الاقتصادية، والتى تظهر الممارسات الصحيحة وتعزيز تلك الممارسات والابتعاد عن الممارسات الخاطئة التى سوف تضر بسمعة صاحبها وقد تؤدي إلى سحب إجازة ممارسته للمهنة. (عبدالله، ٢٠٠٠)

إن إخلال المراجع بواجباته ومسؤولياته المهنية وعدم وفائه بها على الوجه الذى يتوقعه المجتمع يترتب عليه عدة أنواع من المسؤوليات كالمسؤولية الأدبية خاصة وأن الدور المهم الملقى على عاتق المراجع جعله يمثل ضمير المجتمع والحارس الواقعى على إساءة الاستعمال، وبالتالي فإن عدم إفصاحه عن مخالفات أو سرقات أو عدم الإشارة إليها فى تقريره تلبية لأغراض الإدارة؛ إنما يعرضه إلى فقدان المركز الأدبى الذى يتمتع به هذا المراجع، ويترتب على هذا الأمر عدة آثار سلبية حالية ومستقبلية على الاقتصاد نتيجة لغياب الرادع الأخلاقى الذى يحى مهنة المراجعة، فضلاً عن المسؤولية المهنية حيث قامت المنظمات المهنية بوضع دليل للسلوك المهني الذى يتوجب على الأعضاء الالتزام به حرصاً على كرامة المهنة، وإلا تعرضوا للمساءلة المهنية التى قد تتراوح بين التنبيه والإنذار أو تجميد العضوية أو الحرمان من ممارسة المهنة؛ إذا كانت هذه الممارسة تقتضى كونهم أعضاءً فى تلك المنظمة، ثم المسؤولية القانونية (المدنية) والتى

تصنف إلى نوعين أحدهما هو المسؤولية العقدية الناتجة عن العقد الذى ينظم علاقة المراجع بعميله، ويترتب عليه مساءلة المراجع عند إخلاله بشروط العقد بسبب خطأ بدر منه أدى إلى الإضرار بالعميل، أما النوع الثانى فهو المسؤولية التقصيرية وهى مسؤولية المراجع تجاه الأطراف الأخرى غير المساهمين؛ التى تضررت مصالحهم بسبب اعتمادهم على تقرير المراجع. (عبدالله، ٢٠٠٠)

ونظراً لأن تقرير تعليقات الإدارة قد أصبح ذو أهمية كبيرة وأصبح يمثل قضية هامة لجميع الشركات، فأصبح هناك أهمية لوجود إطار لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة، لما لتقرير تعليقات الإدارة من أهمية من كونه يمثل أهم مصادر الثروة ودعائم القوة لأية شركة، وحيث يعد تقرير تعليقات الإدارة مصدراً لتوليد الثروة فى الشركات التى ترغب بالنجاح فى بيئة الأعمال الحديثة، ومن ثم فإنه ينبغى لها أن تقوم باستثمارات مناسبة للأصول الفكرية، لكى تمتلك أفراداً يتمتعون بقدرات ومهارات فريدة تتفوق بها على منافسيها.

ثانياً: متطلبات تطبيق الإطار المقترح لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة:

هناك مجموعة من المتطلبات التى تستوجب من المراجع ضرورة القيام بها أثناء قيامه بمراجعة تقرير تعليقات الإدارة؛ تتمثل فى التأكد من أن تقرير تعليقات الإدارة قد تم إظهاره ضمن عناصر المركز المالى للمنشأة وهو ما سوف يزيد من ثقلها فى السوق، وكذلك التأكد من عدم تحميل حسابات النتيجة بكافة المصروفات المرتبطة بتقرير تعليقات الإدارة التى تستنفد خلال الفترة المالية؛ وتسجيلها فى حساب الموارد البشرية مما يترتب عليه زيادة الأرباح بصورة غير صحيحة، وتوفير المعلومات اللازمة التى تمكن الأطراف ذات العلاقة من إتمام عمليات القروض طويلة الأجل بضمان الأصول التى زادت بزيادة الأصول البشرية، مع العمل على توفير البيانات والمعلومات الموثوق فيها والتى تساعد إدارة المنشأة على حسن استخدام رأس مالها الفكرى بصورة تحقق أكبر استفادة للمنشأة واتخاذ القرارات الملائمة بشأن توظيفهم وتوجيه

جهودهم، والمساهمة في تحويل النظرة إلى العاملين بأنهم ليسوا أدوات إنتاجية فحسب؛ بل أنهم أعضاء مشاركون يساهمون في تحقيق أهداف المنشأة إلى جانب أهدافهم الشخصية، فضلاً عن تمكين المنشأة من القيام بمسؤوليتها الاجتماعية؛ وذلك عن طريق توفير البيانات الموثوق فيها والتي تمكن من وضع أهداف لتنمية الموارد البشرية إلى جانب الأهداف الإنتاجية، المساعدة على التأثير في سلوكيات الأفراد بما يدفع المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مثل المنشآت التي تعكس حساباتها الختامية موقفاً متفانلاً بالنسبة للفترة المالية الواحدة.

إن وجود إطار قوى لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة بالشركة يوفر كافة البيانات الموثوق فيها والتي تحتاج إليها كافة الأطراف المستفيدة، ومن ثم فإنه يمكن القول أن الحاجة لاستغلال الموارد البشرية المؤهلة والمدرّبة تدريباً جيداً بكل كفاية وفعالية تتطلب ضرورة إيجاد نظام محاسبي يساعد في سد النقص الحاصل في المعلومات الكمية والخاصة بالموارد البشرية، والتي إذا ما توفرت فإنها تساعد الشركة في القيام بالتخطيط والرقابة على أحسن صورة، ولا يجب أن تنصرف محاسبة الموارد البشرية إلى تحديد القيمة النقدية للموارد البشرية بقدر ما تستهدف المحاسبة على تكلفة الاستثمار فيها، فضلاً عن ذلك تساعد في تحديد القيمة الاقتصادية لتلك الموارد البشرية.

ومن وجهة نظر الباحث فإن متطلبات الإطار المقترح لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة يمكن أن تتمثل فيما يلي:

١. برنامج مراجعة تقرير تعليقات الإدارة:

يجب وضع برنامج للمراجعة يتناسب مع عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة؛ يراعى فيه تخطيط عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة بصورة علمية، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة، ويجب أن يتم تحديد أهداف عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة بعد أن يكون هناك تفهم مبدئي للشركة محل

المراجعة وتنظيمها؛ وكذلك تفهم ثقافة الشركة والسياسات والممارسات بين أفرادها؛ والتقييم المبدئي لأصول تقرير تعليقات الإدارة بالشركة، وبعد ذلك يتم عمل الصياغة المبدئية للطريقة المناسبة لعملية المراجعة ويجب تحديد نطاق مراجعة تقرير تعليقات الإدارة، مع ضرورة دراسة خلفية الشركة حتى يكون المراجع قادراً على تصميم برنامج المراجعة بالشكل الصحيح، فضلاً عن تحديد المدى الزمني الذي يستغرقه القيام بعملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة، ثم يقوم المراجع بتقدير مستوى مخاطر مراجعة تقرير تعليقات الإدارة من خلال حكمه المهني وخبرته ودراسته للظروف المحيطة بطبيعة أعمال الشركة وعملياتها، ويتم ذلك وفقاً للخطوات التالية: أ. وضع خطة لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة:

إن وضع خطة لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة هي الأساس الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف المراد تحقيقها من عملية المراجعة، حيث تعد هذه المرحلة البداية الفعلية لعملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة، ويتم إعداد خطة المراجعة استناداً إلى أساس علمي معقول؛ تبين عملية الفحص وكيفية الحصول على أدلة الإثبات اللازمة قبل البدء في عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة.

حيث يقوم المراجع بتحديد أهداف عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة وهي البداية في عملية التخطيط لأعمال المراجعة ويتم من خلالها ما يلي:

- إجراء دراسة مبدئية لطبيعة الشركة التي سيتم مراجعتها من حيث كيانها القانوني ونوع نشاطها وهيكلها التنظيمي وأنظمتها المحاسبية، ومعرفة درجة العلاقة بينها وبين عناصر تقرير تعليقات الإدارة؛ لأن ذلك يعطى رؤية وتصور سليم عن مكان بدء عملية المراجعة.
- دراسة الإطار العام للشركة؛ أي الإطار العام لعملية التخطيط والتنسيق والرقابة.
- دراسة طبيعة العلاقة والممارسات بين أفراد الشركة والقيم التنظيمية السائدة.
- تحديد حجم عناصر تقرير تعليقات الإدارة بالشركة ومعرفة مدى تأثيره.

- التقييم المبدئي لعناصر تقرير تعليقات الإدارة بالشركة.
- إعداد صياغة مبدئية لخطة واستراتيجية عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة بالشركة وتحديد نطاق وطريقة المراجعة التي سيتم إتباعها.
- ب. تحديد نطاق عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة بالشركة:
يجب على مراجع تقرير تعليقات الإدارة أن يكون على علم تام بمكان وتوقيت عملية المراجعة ومدتها، وعملية المقاومة أو الرفض المتوقعة من بعض العاملين بالشركة لعملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة، ثم يقوم بعد ذلك بتحديد نطاق عملية المراجعة كما يلي:
 - أن تتم عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة داخلياً على كامل نطاق الشركة بأكملها أو على نطاق محدود بأن تتم على واحد أو أكثر من إداراتها.
 - أن تتم عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة خارجياً على العناصر المكونة لرأس المال من الخارج كالعملاء والموردين الذين تتعامل معهم الشركة.ويرى الباحث أنه يجب أن يكون نطاق المراجعة أوسع نطاق ممكن حتى وإن تم على مراحل أو بالعينة، ويجب أن يكون نطاق المراجعة متمشياً مع أهداف عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة.

ج. البرنامج الزمني لعملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة:

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على تحديد البرنامج الزمني لعملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة مثل حجم الشركة وهيكلها التنظيمي ونطاق عملية المراجعة ومستوى تفاصيلها ومنهجية عملية المراجعة التي ينبغي استخدامها والتعاون بين إدارة الشركة والمراجعين، ولذلك فإن تحديد المدى الزمني الذي تستغرقه عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة يعتبر من الأمور الصعبة، وقد تستغرق عملية المراجعة شهر أو أكثر، ولكن يرى الباحث أن تتم إجراءات عملية

مراجعة تقرير تعليقات الإدارة بصفة مستمرة خلال العام وبصورة نهائية في نهاية العام مع مراجعة الحسابات الختامية للشركة.

د. فريق المراجعة القائم بفحص ومراجعة تقرير تعليقات الإدارة:

يجب أن يقوم فريق عمل متكامل ومتخصص من المراجعين بعملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة؛ يرأسهم مراجع ذو خبرة طويلة في القيام بأعمال المراجعة يقوم بتوزيع أعمال مراجعة تقرير تعليقات الإدارة على مجموعة المراجعين المساعدين له؛ الذين تتوافر فيهم الكفاءة والشروط والمؤهلات العلمية المتقدمة بجانب الخبرة المطلوبة لأعمال مراجعة تقرير تعليقات الإدارة، ويشمل فريق المراجعة مستشارين متخصصين، ويحظر على أعضاء فريق المراجعة الدخول في أي لجان تنفيذية تؤثر على استقلاليتهم وموضوعيتهم طيلة مدة تكليفهم بأعمال مراجعة تقرير تعليقات الإدارة، وعلى المراجعين الالتزام بالمهام الموكلة لهم حسب الجدول الزمني المعد لأعمال عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة بالشركة.

هـ. توصيف مهمة فحص ومراجعة تقرير تعليقات الإدارة: (Sulfeeza, 2017)

يقوم المراجع بتوصيف عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة التي ستتم بالشركة محل الفحص حيث بين المراجع ما يلي:

- طريقة وأسلوب الحصول على البيانات المتعلقة بتقرير تعليقات الإدارة بصورة موثقة وكيفية تجميع تلك البيانات، والحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة فيما إذا كان التقدير المحاسبي الخاص بتقرير تعليقات الإدارة معقولاً، وأن يتم الإفصاح عنه بشكل مناسب عند الحاجة، كما يجب على المراجع تبنى أسلوب فحص واختبار السياق الذي استخدم من قبل الإدارة لإعداد التقدير الخاص بتقرير تعليقات الإدارة؛ واستخدام تقدير مستقل لأغراض المقارنة مع التقدير المعد من قبل الإدارة.

- كيفية تحليل البيانات التي يتم الحصول عليها، بعد أن يتم تحديد المهمة والرؤية والأهداف التنظيمية، مع مراعاة بيئة الشركة محل المراجعة وثقافتها وتقاليدها.
- التعرف على النظام المحاسبي المطبق بالشركة ونظام الضبط والرقابة الداخلية المطبق بها؛ للوقوف على صحة وسلامة المعالجات الخاصة بتقرير تعليقات الإدارة، وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية للشركة وتحديد وتقدير المراجع لمخاطر مراجعة تقرير تعليقات الإدارة التي يمكن قبولها على حكمه المهني وخبرته؛ ودراسته للظروف المحيطة بطبيعة أعمال الشركة وعملياتها وحساباتها نتيجة اختلاف طبيعة وسلوك المراجعين، واختلاف الكفاءة والخبرة وعدم وجود مقياس كمي متعارف عليه بين المراجعين.
- تدنية مخاطر مراجعة تقرير تعليقات الإدارة أو جعل تلك المخاطر عند أدنى مستوى مقبول، ويتوقف تقدير المراجع لإجراءات المراجعة المطلوبة على تقديره لأخطار المراجعة والخطأ المسموح به.
- قيام المراجعين بعمل زيارات للشركة محل الفحص وموقعها على شبكة المعلومات الدولية وإجراء المقابلات مع مديري الشركة للحصول منهم على المعلومات الموثقة والوثائق المتعلقة بعمليات تقرير تعليقات الإدارة.
- استخدام طريقة الاستبيان الاستكشافي الذي يتضمن أسئلة توفر المعلومات التي تدعم وجهة نظر المراجع.
- حصول المراجع على المعلومات عن الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال لاستخدامها في إجراء المقارنات اللازمة.
- تحديد عوامل النجاح الحاسمة لإرضاء العملاء؛ أي الكفاءة ووقت الخدمة والموثوقية والسعر والجودة والدعم التقني، وكيف يمكن الوصول إليها وعمليات الشركات المنافسة.

- تقييم العمليات فيما يتعلق بالربح ورسالة الشركة، ومن أجل تحديد أثر العملية وإيجاد ما إذا كانت تعطي قيمة مضافة لها، حيث من المهم أن يتم التعرف على بعض الجوانب كتأثيرها على الإيرادات المتولدة وجذب العملاء ورضائهم، ومن ثم تحديد العمليات التي تعد عمليات أساسية في المنشأة مع عدم إهمال العمليات الأخرى.
 - التعرف على الأشخاص الرئيسيين الذين يشاركون في العمليات الأساسية المختارة، عن طريق مراجعة وثائق الشركة، وإجراء مقابلات مع مديري الشركة أو سؤال الأشخاص الذين يقومون بالعمل في المجالات المتصلة بالعمليات الأساسية للحصول على المعلومات التي تهم المراجع.
 - بيان إجراءات وطريقة تحديد وجرد أصول تقرير تعليقات الإدارة الموجودة داخل الشركة محل المراجعة.
- ويجب على مراجع تقرير تعليقات الإدارة أن يصل من خلال عملية المراجعة إلى نتائج حتى يستطيع أن يقدمها إلى إدارة الشركة، وبالتالي يجب القيام بتحليل وتقييم هذه النتائج قبل عرضها من خلال التقرير النهائي لعملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة.
- و.تقرير مراجعة تقرير تعليقات الإدارة:
- يعد تقديم نتائج عملية المراجعة وتحليلها وفقاً لما قام به مراجع تقرير تعليقات الإدارة من إجراءات أساساً هاماً لتكوين الرأي وتقديم التوصيات المتعلقة بعملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة، وعلى المراجع تقييم أى اختلافات ذات مغزى بين ما هو موثق وبين الحقائق والأمور التي اكتشفها من خلال تطبيقه لإجراءات مراجعة تقرير تعليقات الإدارة، وأن يضع في اعتباره دراسة كافة الجوانب الكمية والكيفية لتلك الأمور وبيان ما إذا كانت تنطوي على أية أخطاء، على أن يتضمن التقرير بعض التوصيات المبتكرة التي تفيد إدارة الشركة فيما يتعلق بتقرير تعليقات الإدارة.

٢. تنفيذ عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة: (Chiang, 2016)

يدرس المراجع أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة لتقرير مدى الاعتماد عليها ويقصد تحديد الاختبارات اللازم القيام بها، كما يتم فيها الحصول على قدر واف وكافي من أدلة الإثبات أو قرائن المراجعة، عن طريق الفحص المستندى والملاحظة والاستفسارات والمصادقات وغيرها؛ كأساس سليم لإبداء الرأي الفني الصحيح في القوائم المالية تحت الفحص ومن ثم تحقيق هدف المراجعة.

وخلال هذه المرحلة يقوم مراجع تقرير تعليقات الإدارة بالشركة بالحصول على البيانات وتجميعها من خلال الاستبيان والمقابلات الشخصية بهدف تحديد الأصول الفكرية الموجودة بالشركة، ثم يقوم المراجع بتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال التحليل العام أو تحليل الأهمية الاستراتيجية وذلك لتحليل وتقييم المشاكل والفرص التي أظهرتها البيانات.

ثالثاً: آلية تطبيق الإطار المقترح لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة:

إن عملية المراجعة تؤكد بصورة مناسبة على أن القوائم المالية خالية من أى خطأ هام، ولكن توجد مجموعة من القيود الكامنة التي تؤثر على مقدرة المراجع في اكتشاف الأخطاء الهامة والتي تنتج عن عوامل أهمها؛ استخدام العينة في مجال المراجعة، القدرة الكاملة في أى نظام محاسبي أو رقابي، معظم أدلة المراجعة مقدمة أكثر منها حاسمة، وتكوين رأي المراجع من خلال التقدير الشخصي له، وجود ظروف غير عادية تزيد من المخاطر.

إن آلية عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة تتضمن ما يلي: (لطفي، ٢٠٠٧)

١. إعداد خطة لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة:

إن وضع خطة لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة تعتبر الخطوة الأساسية عند تنفيذ أية عملية مراجعة، حيث يحدد فيها المراجع توقيت المراجعة ونطاق عملها وتكاليف القيام بها والمعلومات الأساسية اللازمة له؛ ومن سيقوم بتنفيذ عملية المراجعة وأفراد فريق عمله.

٢ — فحص نظام الرقابة الداخلية المطبق بالشركة أثناء مراجعة تقرير تعليقات الإدارة: (مراد، ١٩٩٨)

إن الخطوة الأساسية في عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة هي فحص نظام الرقابة الداخلية المطبق بالشركة محل المراجعة وتقييمه، فإذا تأكد المراجع من أنه سليم فإن ذلك سوف يساعده في تحديد طبيعة وتوقيت وإجراءات مراجعة تقرير تعليقات الإدارة التي سيقوم بها؛ والتي تعتمد على مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالشركات، وقد أكدت نشرات معايير المراجعة على أهمية تطوير نظام الرقابة الداخلية؛ حيث يجب على إدارة الشركة أن تسعى إلى وضع ضوابط للتأكد من أن المعلومات المدرجة بالتقارير والقوائم المالية تم عرضها بعدالة؛ وبما يتفق مع متطلبات التقرير الخاصة بمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

ويهدف نظام الرقابة الداخلية إلى الحصول على معلومات للتأكد من اكتمال المعلومات المالية الخاصة به عند تسجيلها في السجلات، وأن القوائم المالية قد تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأن الشركة تلتزم بالقواعد والقوانين المنشأة لذلك وأنها قد حققت الأهداف المرجوة. (الهيئة العامة لسوق المال، ٢٠٠٨)

ومن ثم فإنه يجب على مراجع تقرير تعليقات الإدارة عند القيام بعملية المراجعة أن يقوم باختبارات الرقابة الداخلية؛ للتأكد من درجة الثقة والاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي يستطيع أن يحدد حجم الاختبارات التي سيقوم بها، ومن أهم الاختبارات التي يقوم بها المراجع ليتحقق من مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية؛ الأولى اختبارات مدى الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية من خلال الاستفسار أو الملاحظة أو فحص المستندات أو إعادة الأداء والعمليات الحسابية؛ والهدف من هذه الاختبارات التأكد من أن إجراءات الرقابة الداخلية تستخدم فعلاً كما هي موضوعة؛ والتأكد من صحة المعالجة المحاسبية التي تم إجرائها في الشركة والاهتمام بمراجعة واختبار إجراءاتها.

أما الاختبارات الثانية فهي الاختبارات الجوهرية والتي يقوم بها المراجع للحصول على تأكيد معقول لاكتمال البيانات وصحتها بالقوائم المالية، وبيان مدى ملائمة الإفصاح عن المعلومات مع توقعات المستفيدين من هذا الإفصاح، والتركيز على الإفصاح الملائم عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة تقرير تعليقات الإدارة، والاختبارات الثالثة هي اختبارات مراجعة الكفاءة والفعالية؛ حيث أنه لا يخفى على أحد أن الابتكار والتطوير والتجديد من أهم دعائم تحقيق القدرة التنافسية وأكثرها فعالية ولها تأثير مباشر على باقي سياسات الشركة المتعلقة بدعم القدرة التنافسية.

ومن هنا تأتي أهمية قيام مراجع تقرير تعليقات الإدارة بمراجعة كفاءة وفعالية إدارة الشركة في تقرير تعليقات الإدارة، حيث يجب على المراجع إبداء الرأي الفني الانتقادي عن مدى كفاءة وفعالية الإدارة؛ فيما يختص بقدرتها على جذب واكتساب تقرير تعليقات الإدارة وكيفية الاستفادة منهم في دعم القدرة التنافسية للشركة، أما الاختبارات الرابعة فتتمثل في المراجعة التحليلية لمكونات تقرير تعليقات الإدارة، وذلك حتى يتمكن المراجع من الحصول على تأكيدات إضافية لتدعيم الثقة في أدلة الإثبات التي توفرت لديه، وذلك من خلال تفسير العلاقات المباشرة والمتداخلة بين البنود الواردة بالقوائم المالية وأى متغيرات أخرى.

٣. إعداد خطة لتنفيذ عملية المراجعة وكتابة التقرير النهائي:

يجب إدخال تعديلات في صياغة تقرير مراجع تقرير تعليقات الإدارة عن مراجعة القوائم المالية حيث يجب أن يشير فيه إلى كافة المعلومات، وإلى مسئولية الإدارة عن إعداد تلك القوائم المالية وأنواعها وهدف المراجعة بوضوح، وقد يترتب على ذلك اختفاء عبارة تعطى صورة حقيقية، حيث أن عدم توضيح التقرير في صورته المعاصرة يعد نقصاً به.

ويرى الباحث أن آلية عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة يمكن أن تتمثل في برنامج مراجعة تقرير تعليقات الإدارة؛ والذي يتضمن التخطيط لعملية المراجعة وتحديد أهدافها ونطاقها والمدى الزمني لها ومستوى مخاطرها وتفهم ثقافة الشركة والتقييم المبدئي لأصولها الفكرية، بالإضافة لتنفيذ عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة؛ وذلك بعد دراسة أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة وتحديد الاختبارات اللازم القيام بها والحصول على قدر كافي من أدلة الإثبات وتجميع البيانات بهدف تحديد الأصول الفكرية بالشركة، ثم بعد ذلك تحليل وتقييم نتائج مراجعة تقرير تعليقات الإدارة وإعداد تقرير المراجعة، والتوصيات من خلال النتائج التي توصل إليها المراجع ثم تكوين رأيه وإعداد تقرير بنتائج المراجعة فيما يتعلق بتقرير تعليقات الإدارة، ويتم ذلك من خلال الاعتماد على الإطار المقترح لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة.

وعلى ذلك فإن هناك حاجة ماسة إلى تأصيل الإطار العام لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة، والاهتمام ببحث جوانبها بهدف تطويرها كعلم وتحسين أدائها كمهنة، مع حتمية وضرورة تطوير معايير المراجعة المتعارف عليها أو إرشادات المراجعة المتخصصة فيما يتعلق بمراجعة تقرير تعليقات الإدارة.

الدراسة التطبيقية:

انطلاقاً من العرض السابق للإطار النظري للدراسة وتحقيقاً لأهدافها سيقوم الباحث باستعراض الدراسة التطبيقية سعياً نحو اختبار فروضها البحثية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مجتمع الدراسة والعينة:

يعتمد الباحث في إجراء هذه الدراسة على قائمة الاستقصاء التي تم توزيعها على بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وهي الشركات محل التطبيق وذلك بهدف اختبار فروض البحث علمياً، والهدف اختبارات فروض الدراسة وتحليل النتائج لبيان مدى صحتها من عدمه، والخروج بنتائج وتوصيات من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، حيث سيتم التطبيق على

بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، واستهدف الباحث العاملين ذوي الصلة بموضوع الدراسة وفي اطار انتشار مفردات المجتمع جغرافياً على مستوى الجمهورية بين الشركات فقد قام الباحث بتوزيع الاستقصاء الكترونياً عن طريق الانترنت باستخدام جوجل فورم، ونظراً لأن حجم المجتمع يتجاوز ١٠٠,٠٠٠ مفردة فانه يصبح الحد الأدنى لعينة الدراسة ٣٨٤ مفردة حسب جدول حساب حجم العينة بمعرفة حجم مجتمع الدراسة. وبناء على ذلك، فقد قام الباحث بتوجيه الاستقصاء الكترونياً الى ٤١٥ مفردة عبر الانترنت وتم استلام ٣٨٧ مفردة صالحة للاختبار

وقد اعتمد الباحث في تجميع بيانات الدراسة الميدانية من مصادرها الأولية على قائمة الاستقصاء، حيث قام بإعدادها لغرض هذا البحث، بحيث شملت مجموعة من العبارات، واعتمدت على مقياس ليكرت الخماسي لقياس كل بُعد من الأبعاد الفرعية الخاصة بمتغيرات الدراسة، وقام الباحث بتحليل هذه البيانات بما أمكنه من اختبار صحة أو خطأ فروض البحث والتوصل إلى النتائج، وتقوم هذه المرحلة من الدراسة على الدراسة الميدانية لميدان البحث.

ثانياً: الأساليب الاحصائية المستخدمة:

استخدمت الدراسة برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الاصدار ٢٦ في تحليل البيانات، وبرنامج أموس الاصدار ٢٦، وقد تم استخدام أساليب احصائية عديدة في هذه الدراسة منها:

- الأساليب الاحصائية الوصفية: حيث تم الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لقياس مدى التشتت والاختلاف بين اجابات مفردات العينة حول متغيرات الدراسة.

- الأساليب الاحصائية الاستدلالية: حيث اعتمد الباحث في اختبار فروض الدراسة على مجموعة من الأساليب الاحصائية التي تتمثل في:
 - مقاييس الصدق: حيث تم الاعتماد على معاملات الصدق والثبات مستخدمة في ذلك معامل ألفا كرونباخ للتأكد من صدق العبارات المعروضة على أفراد العينة فيما يتغلق بقوائم الاستبيان.
 - استخدام معاملات الارتباط: وذلك للتعرف على مدى وجود علاقات بين المتغيرات الخاضعة للاختبار.
 - استخدام معاملات الانحدار: وذلك للتعرف على مدى وجود تأثير بين المتغيرات الخاضعة للاختبار.
 - استخدام مجموعة من معادلات التحليل العاملي التوكيدي Confirmatory Factor Analysis (CFA)
 - استخدام أسلوب تحليل المسار: بغرض تحليل العلاقة بين المتغير المستقل والتابع من خلال بناء النموذج الهيكلي وقياس دليل الصلاحية لمعاملات GFI, AGFI & RMSEA

ثالثاً: الاحصاء الوصفي:

يحتوي البحث على ثلاث متغيرات رئيسية تنقسم الى مجموعة من الأبعاد وهي: تقرير تعليقات الادارة (وأبعاده: تقرير تعليقات الادارة المالية – تقرير تعليقات الادارة غير المالية - تقرير تعليقات الادارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية) (كمتغير مستقل)، وجودة المراجعة الخارجية (وأبعاده: جودة الالتزام بالمعايير المهنية – الالتزام بالرأي الفني المحايد عن نتائج الأعمال- حجم المراجع الخارجي) (المتغير التابع الأول)، وأخيراً دعم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة (وأبعاده: قرار الاقراض – قرارا الاستثمار – قرار تغطية المحللين الماليين) (المتغير التابع

الثاني)، ويمكن عرض نتائج التحليل الوصفي لهذه المتغيرات كما في الجدول رقم (١) وذلك كما يلي:

جدول رقم (١): التحليل الوصفي لمتغيرات و أبعاد البحث (ن = ٣٨٧)

معامل التفرطح	معامل الالتواء	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
١,٧٤	٠,٨٨	٠,٩٣	٣,٨٦	تقرير تعليقات الادارة المالية
٢,٦٤	١,٠٤	٠,٨٨	٤,٠٩	تقرير تعليقات الادارة غير المالية
١,٢١	٠,٩٥	٠,٨٣	٣,٨٢	تقرير تعليقات الادارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية
١,٣٢	١,١٩	٠,٨٧	٣,٩٦	المتغير المستقل: تقرير تعليقات الادارة
٢,٢٠	١,٠٩	٠,٨٥	٣,٥٢	جودة الالتزام بالمعايير المهنية
٢,٠٦	١,٢٩	٠,٩٤	٣,٦٢	الالتزام بالرأي الفني المحايد عن نتائج الأعمال
١,٩٢	٠,٩٥	٠,٩٠	٣,٥٠	حجم المراجع الخارجي
١,٦٣	١,٢٩	٠,٩٧	٣,٥٥	المتغير التابع الأول: جودة عملية المراجعة
٣,١١	١,٢٦	٠,٨٨	٣,٥٣	قرار الاقراض
١,٥١	١,٢٠	٠,٧٥	٤,١٤	قرار الاستثمار
٣,١١	١,٢٩	٠,٩٢	٣,٨٢	قرار تغطية المحللين الماليين
٢,٨٤	١,٠١	٠,٩٠	٣,٩٩	المتغير التابع الثاني: دعم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ويتضح من الجدول (١) ما يلي:

- حصلت أبعاد تقرير تعليقات الإدارة على متوسطات تراوحت ما بين (٣,٨٢:٤,٠٩)، حيث حصل تقرير تعليقات الإدارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية على القيمة الأدنى للوسط الحسابي حيث بلغت ٣,٨٢، بينما حصل تقرير تعليقات الإدارة غير المالية على القيمة الأعلى للوسط الحسابي حيث أنه حصل على وسط حسابي قدره ٤,٠٩، وهو ما يشير إلى توافر أبعاد تقرير تعليقات الإدارة بدرجة عالية بين مفردات العينة.
- تراوحت قيم الوسط الحسابي لأبعاد جودة عملية المراجعة ما بين (٣,٥٠:٣,٦٢)، حيث حصل حصل حجم المراجع الخارجي على القيمة الأدنى بوسط حسابي قدره ٣,٥٠، بينما حصل الالتزام بالرأي الفني المحايد عن نتائج الأعمال على القيمة الأعلى بوسط حسابي يبلغ ٣,٦٢ وهو ما يشير إلى توافر أبعاد جودة عملية المراجعة بدرجة مرتفعة بين مفردات العينة.
- تراوحت قيم الوسط الحسابي لأبعاد دعم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة ما بين (٣,٥٣:٤,١٤)، حيث حصل قرار الاقراض على القيمة الأدنى بوسط حسابي قدره ٣,٥٣، بينما حصل قرار الاستثمار على القيمة الأعلى بوسط حسابي يبلغ ٤,١٤ وهو ما يشير إلى توافر أبعاد دعم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة بدرجة مرتفعة بين مفردات العينة.
- كما يتبين من نتائج الجدول السابق أن جميع عبارات المقياس تميل إلى التوزيع الطبيعي حيث تراوحت قيم معامل الالتواء ما بين (٣ ±)، كما كانت قيم معامل التفرطح تتراوح ما بين (١٠ ±).

رابعاً: معاملات الارتباط الخطي الثنائي بين متغيرات الدراسة:

تم إجراء اختبار الارتباط الثنائي لبيرسون، وذلك لتحديد معنوية الارتباط بين متغيرات

الدراسة ويعرض الجدول رقم (٢) قيم تلك الارتباطات:

جدول رقم (٢): معاملات الارتباط الخطي الثنائي بين متغيرات الدراسة (ن=٣٨٧)

المتغير التابع الثاني			المتغير التابع الأول			المتغيرات المستقلة			
قرار تغطية المحللين الماليين	قرار الاستثمار	قرار الاقراض	حجم المراجع الخارجي	الالتزام بالرأي الفني المحايد عن نتائج الأعمال	جودة الالتزام بالمعايير المهنية	تقرير تعليقات الإدارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية	تقرير تعليقات الإدارة غير المالية	تقرير تعليقات الإدارة المالية	
								١	تقرير تعليقات الإدارة المالية
							١	٠,٤٦٢	تقرير تعليقات الإدارة غير المالية
						١	٠,٥٨٤	٠,٤٢٦	تقرير تعليقات الإدارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية

المتغير التابع الثاني			المتغير التابع الأول			المتغيرات المستقلة			
قرار المحللين الماليين	قرار الاستثمار	قرار الاقراض	حجم المراجع الخارجي	الالتزام بالرأي الفني المحايد عن نتائج الأعمال	جودة الالتزام بالمعايير المهنية	تقرير تعليقات الادارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية	تقرير تعليقات الادارة غير المالية	تقرير تعليقات الادارة المالية	
					١	٠,٤٧٢	٠,٦١٩	٠,٥٨٧	جودة الالتزام بالمعايير المهنية
				١	٠,٦٢٥	٠,٤١٧	٠,٥٦٠	٠,٦٢٩	الالتزام بالرأي الفني المحايد عن نتائج الأعمال
			١	٠,٦٨١	٠,٤٥٩	٠,٤٣٠	٠,٣٨٢	٠,٥١٨	حجم المراجع الخارجي
		١	٠,٤١٦	٠,٥١٤	٠,٥٧٧	٠,٤٨٧	٠,٤٣١	٠,٥٨٩	قرار الاقراض
	١	٠,٤٠١	٠,٤٠٨	٠,٣٨٤	٠,٦٦٨	٠,٥٣٩	٠,٤٨٣	٠,٥٦٥	قرار الاستثمار
١	٠,٦٨٢	٠,٤٤٢	٠,٦٤٠	٠,٤٨٧	٠,٥١٨	٠,٦٤٥	٠,٥١٠	٠,٥٧٤	قرار تغطية المحللين الماليين

يتضح من نتائج الجدول رقم (٢) وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية وقوية بين معظم متغيرات الدراسة، وكانت جميع معاملات الارتباط عالية أو متوسطة أو منخفضة بشكل عام

على النحو المبين بالجدول أعلاه، كما تشير نتائج الارتباط الى الاتفاق مع اتجاهات العلاقة المفترضة بصورة أولية، حيث تفترض العلاقة أن وجود إطار مقترح لتقرير تعليقات الإدارة يؤدي الى ارتفاع مستوى جودة عملية المراجعة بما يسهم في تدعيم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة.

خامساً: اختبارات الصدق والثبات:

ويستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى إمكانية الاعتماد على قائمة الاستقصاء في جمع بيانات تتسم بالثبات، ويقصد به إمكانية الحصول على نفس البيانات عند إعادة الدراسة في نفس الظروف باستخدام نفس الأداة ونفس الأفراد (Adams, et al., 2007). ومعامل الثبات ألفا كرونباخ هي الطريقة التي استخدمها الباحث لحساب ثبات المقاييس وذلك باستخدام برنامج SPSS (V. 26)، وفي معظم الحالات يمكن اعتبار ألفا كرونباخ مؤشراً ملائماً وممتازاً لقياس ثبات المقياس ويعتبر من المعاملات التي من خلالها يمكن قياس مدى ثبات المقياس من خلال الاتساق الداخلي، حيث يرى (Hair, et al. (2014 أن قيم ألفا المقبولة هي التي تتراوح من ٠,٦ الى ٠,٧ في حين أن القيم أكبر من ٠,٧ تشير إلى درجة عالية من الاعتمادية على المقاييس المستخدمة. بينما يستخدم اختبار الصدق الذاتي لبيان مدى صدق عبارات قائمة الاستقصاء في قياس ما صُممت من أجله وهو الجذر التربيعي لقيمة معامل ألفا، والتأكيد على أن عبارات القائمة تعطي للمستقصي منه نفس المعنى والمفهوم الذي يقصده الباحث (Adams, et al., 2007). وبالتالي، قام الباحث بإختبار الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء باستخدام عينة الدراسة المكونة من ٣٨٧ مفردة، وأظهرت نتائج التحليل الجدول التالي رقم (٣):

جدول رقم (٣): قيم معاملات الثبات والصدق الذاتي للاستبيان

المتغير	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
تقرير تعليقات الادارة المالية	٦	٠,٦٨٨	٠,٨٢٩
تقرير تعليقات الادارة غير المالية	٥	٠,٧٢٧	٠,٨٥٣
تقرير تعليقات الادارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية	٤	٠,٧١٠	٠,٨٤٣
المتغير المستقل: تقرير تعليقات الادارة	١٥	٠,٧٥٩	٠,٨٧١
جودة الالتزام بالمعايير المهنية	٥	٠,٧٠٩	٠,٨٤٢
الالتزام بالرأي الفني المحايد عن نتائج الأعمال	٧	٠,٧٤٩	٠,٨٦٥
حجم المراجع الخارجي	٤	٠,٧٠٥	٠,٨٤٠
المتغير التابع الأول: جودة عملية المراجعة	١٦	٠,٦٨٨	٠,٨٢٩
قرار الاقراض	٥	٠,٧٢١	٠,٨٤٩
قرار الاستثمار	٦	٠,٦٩٤	٠,٨٣٣
قرار تغطية المحللين الماليين	٥	٠,٧٠٩	٠,٨٤٢
المتغير التابع الثاني: دعم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة	١٦	٠,٧٠٨	٠,٨٤١

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ويتضح من الجدول رقم (٣) ما يلي:

- فيما يخص مقياس المتغير المستقل (تقرير تعليقات الادارة) فقد تخطت قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد المتغير ٠,٦٠، وهي القيمة الأدنى لقبول واعتماد ثبات المقياس، حيث بلغت قيمة مقياس ألفا للمقياس ككل ٠,٧٥٩، كما تراوحت قيم معامل الثبات لجميع الأبعاد ما بين (٠,٧٢٧: ٠,٦٨٨) وهو ما يوضح وجود درجة مرتفعة من الاعتمادية على المقياس.

- بالنسبة لمقياس المتغير التابع الأول جودة عملية المراجعة اتضح أن قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع الأبعاد قد تجاوزت ٠,٦٠، وهي الحد الأدنى لقبول واعتماد ثبات المقياس، حيث بلغت قيمة مقياس ألفا للمقياس ككل ٠,٦٨٨، كما تراوحت قيم معامل الثبات لجميع الأبعاد ما بين (٠,٧٠٥ : ٠,٧٤٩) وهو ما يوضح وجود درجة مرتفعة من الاعتمادية على المقياس.
- بالنسبة لمقياس المتغير التابع الثاني دعم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة اتضح أن قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع الأبعاد قد تجاوزت ٠,٦٠، وهي الحد الأدنى لقبول واعتماد ثبات المقياس، حيث بلغت قيمة مقياس ألفا للمقياس ككل ٠,٧٠٨، كما تراوحت قيم معامل الثبات لجميع الأبعاد ما بين (٠,٦٩٤ : ٠,٧٢١) وهو ما يوضح وجود درجة مرتفعة من الاعتمادية على المقياس.
- وفي ضوء ذلك، يتضح أن جميع المقاييس المستخدمة لقياس متغيرات البحث تحظى بصدق وثبات مرتفع.

٧- نتائج اختبار فروض الدراسة باستخدام نموذج المعادلة الهيكلية SEM:

وقد تم استخدام نموذج المعادلة الهيكلية لاختبار الفروض، حيث يتم أولاً تقدير نموذج القياس، ثم يتبعه تقدير للنموذج الهيكلية لاختبار نموذج الدراسة وفروضها.

أ- تحليل نموذج القياس الكلي لمتغيرات الدراسة Measurement Model:

تم تحليل نموذج القياس الكلي لمتغيرات الدراسة، وتم استخدام أبعاد المتغير المستقل (تقرير تعليقات الإدارة، والمتغير التابع الأول (جودة عملية المراجعة)، والمتغير التابع الثاني (دعم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة)، وتم استخدام هذه الأبعاد كمتغيرات ملاحظة، وذلك لتعقد نموذج القياس، وقد تم استخدام التحليل العاملي التوكيدي للتأكد من الصدق البنائي

لمقياس الدراسة ومن صحة النموذج وصلاحيته، والتأكد من مطابقته لبيانات الدراسة قبل إجراء اختبار الفروض وذلك من خلال صياغة النموذج النظري للدراسة وتقييمه ثم محاولة تعديله، عن طريق حذف العبارات التي تكون معاملات تحميلها على المتغيرات ضعيفة. وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن النتائج التالية:

• مؤشرات جودة التوافق لنموذج القياس الكلي للدراسة:

جدول رقم (٤): مؤشرات جودة التوافق لنموذج القياس الكلي للدراسة

المؤشر	الرمز الإحصائي	القيمة	مدى القبول	معياري القبول
جودة المطابقة	GFI	٠,٩٧٥	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
جذر متوسط مربعات البواقي	RMR	٠,٠٣١	مقبول	كلما اقترب من الصفر
المطابقة المقارنة	CFI	٠,٩٧٨	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
تاكر لوييس	TLI	٠,٩٨٣	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ التقاربي	RMSEA	٠,٠٢٦	مقبول	أقل من ٠,٠٨

تظهر النتائج المعروضة في الجدول السابق أن مؤشرات جودة التوافق لنموذج القياس

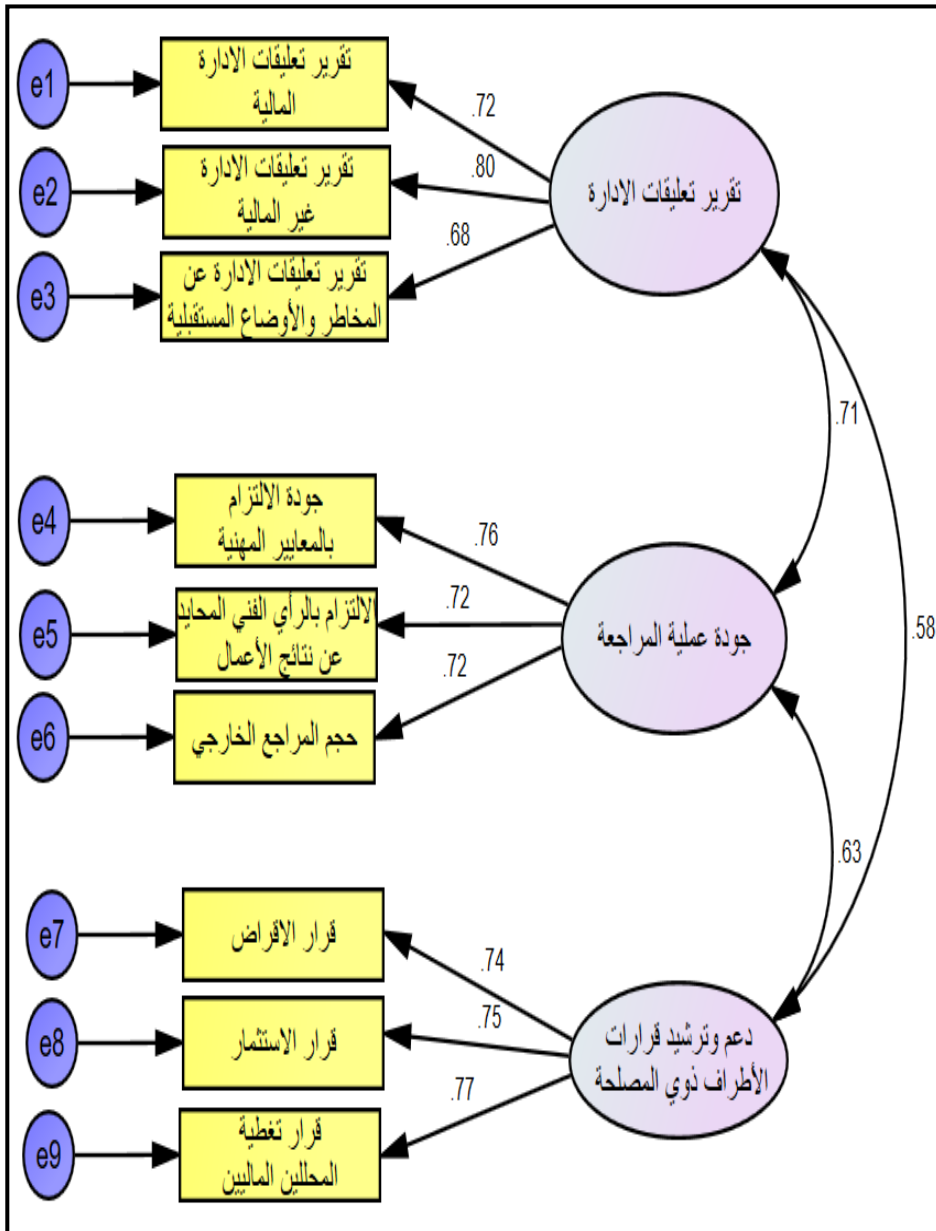
الأساسي جيدة ولا تحتاج إلى إجراء أي تعديل، حيث تظهر النتائج ما يلي:

• ارتفاع مؤشرات جودة التطابق، حيث بلغت قيمة $GFI = 97.5\%$ & $CFI = 97.8\%$ وهي أعلى من ٠,٩٠، كذلك انخفضت قيمة الجذر التربيعي لمتوسط

مربعات الخطأ حيث أن $RMSEA = 0.026$

• ارتفاع مؤشر تاكر لوييس ($TL = 0.983$) وهي أعلى من ٠,٩

هذا ويوضح الشكل رقم (١) النموذج النهائي للقياس الكلي لمتغيرات الدراسة



شكل رقم (١): النموذج النهائي للقياس الكلي لمتغيرات الدراسة

لحساب الصدق والثبات لمتغيرات الدراسة وفقاً لنموذج القياس وبعد اثبات التوافق الجيد لنموذج القياس الكلي لمتغيرات الدراسة، تم حساب الثبات المركب، والصدق المشترك للمتغيرات، كما تم حساب الصدق التمييزي من خلال نتائج التحليل العاملي التوكيدي، وذلك كما يظهر في الجدولين رقم (٥ ، ٦) التاليين:

جدول رقم (٥): نتائج التحليل العاملي التوكيدي لنموذج القياس الكلي للدراسة

المتغير	معاملات التحميل المعيارية	قيمة ت (CR)	التباين المستخلص AVE	الثبات المركب CR
المتغير المستقل: تقرير تعليقات الادارة			٠,٧٣٤	٠,٧٦٨
تقرير تعليقات الادارة المالية	٠,٧٢	ثابت		
تقرير تعليقات الادارة غير المالية	٠,٨٠	***٢٢,٦٨١		
تقرير تعليقات الادارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية	٠,٦٨	***٢٣,٤١٢		
المتغير التابع الأول: جودة عملية المراجعة			٠,٧٣٢	٠,٧٩٢
جودة الالتزام بالمعايير المهنية	٠,٧٦	ثابت		
الالتزام بالرأي الفني المحايد عن نتائج الأعمال	٠,٧٢	***٢٢,٧٨١		
حجم المراجع الخارجي	٠,٧٢	***٢٥,٣٦٨		
المتغير التابع الثاني: دعم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة			٠,٧٥٢	٠,٧٨٥
قرار الإفراض	٠,٧٤	ثابت		
قرار الاستثمار	٠,٧٥	***٢٤,٥٨٢		

المتغير	معاملات التحميل المعيارية	قيمة ت (CR)	التباين المستخلص AVE	الثبات المركب CR
قرار تغطية المحللين الماليين	٠,٧٧	***٢٣,٩٨١		

- جميع المعاملات المعيارية مقبولة حيث يرى Hair, et al., (2014) أن قيم المعاملات المعيارية المقبولة لا بد وأن تكون مساوية أو أكبر من ٠,٥، ومن ثم لن يتم حذف أي عبارة من عبارات قائمة الاستقصاء.
- تظهر قيم ت (CR) أن جميع التحويلات المعيارية معنوية احصائياً عند (٠,٠٠١)، كما أن قيم الصدق التقاربي المعبر عنه بمتوسط التباين المستخلص (AVE) والثبات المركب (CR) ذات قيم كبيرة، حيث كانت قيم الثبات المركب أكبر من ٠,٦، ومن ثم قبول الصدق التقاربي للنموذج وذلك لارتفاع متوسط التباين عن ٠,٥. حيث أن قيم AVE المقبولة لا بد وأن تكون مساوية أو أكبر من ٠,٥. وهذا يعني أن المتغير الضمني قادر على تفسير ٥٠٪ فأكثر من التباين في المتغيرات الظاهرة وأن الباقي يرجع الى خطأ في القياس مما يعتبر دليلاً على أن جميع الأبعاد تقيس المتغيرات المرتبطة بها وتؤكد الصدق المشترك.
- الصدق التمييزي لمتغيرات الدراسة:

يشير الصدق التمييزي الى مدى تميز أو تباين المتغيرات الضمنية، ويتم حسابه من خلال مقارنة قيم الارتباط بين المتغير مع غيره من المتغيرات بمتوسط التباين المستخلص AVE لهذا المتغير، ويتوفر الصدق التمييزي عندما يكون متوسط التباين المستخلص للمتغير أكبر من أي قيمة من متوسط قيم الارتباط بين هذا المتغير وغيره من المتغيرات. وتم حساب الصدق التمييزي

بين متغيرات الدراسة من خلال حساب التباين المشترك بين المتغيرات والتأكد من أن هذه التباينات أقل من متوسط التباين المحسوب لكل متغير، ويعرض الجدول رقم (٦) مصفوفة التباين المشترك بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (٦): مصفوفة التباين المشترك بين متغيرات الدراسة

المتغير التابع الثاني: دعم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة	المتغير التابع الأول: جودة عملية المراجعة	المتغير المستقل: تقرير تعليقات الادارة	
		٠,٨٥٧	المتغير المستقل: تقرير تعليقات الادارة
	٠,٨٥٥	٠,٨٤٢	المتغير التابع الأول: جودة عملية المراجعة
٠,٨٦٧	٠,٧٩٣	٠,٨٢١	المتغير التابع الثاني: دعم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة

وفقاً للنتائج المعروضة في الجدول رقم (٦) يتضح أن قيم متوسط التباين المحسوب لكل متغير، أكبر من قيم التباين المشترك بين هذا المتغير وغيره من المتغيرات الأخرى، لأن قيم التباين المستخلص $\leq ٠,٥$ ، وهذا يعني أن المتغير الضمني قادر على تفسير ٥٠٪ من التباين في المتغيرات الظاهرة والباقي يرجع الى الخطأ في القياس

ب- اختبار النموذج الهيكلي للدراسة (فروض الدراسة):

بناء على مؤشرات جودة التوافق المقبولة لنموذج القياس، بالإضافة الى تمام التأكد من صلاحية جميع المتغيرات في نموذج القياس من حيث الثبات، والصدق المشترك (متوسط التباين المشترك)، والصدق التمييزي. تأتي مرحلة اختبار النموذج الهيكلي وتعتبر المرحلة الأساسية

والثانية للتحليل، ويهدف النموذج الهيكلي أو البنائي الى اختبار فروض الدراسة، حيث يتكون من المتغيرات الخارجية Exogenous، وهي متغيرات تقرير تعليقات الادارة بأبعاده، أما المتغيرات التابعة فيتمثل أولهما في جودة عملية المراجعة، وثانيتها في دعم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة. ولتقييم النموذج الهيكلي تم تقييم جودة التوافق لهذا النموذج وذلك لتحديد ما اذا كان النموذج المفترض يوافق البيانات أم لا. وذلك كما يعرضها الجدول رقم (٧) التالي:

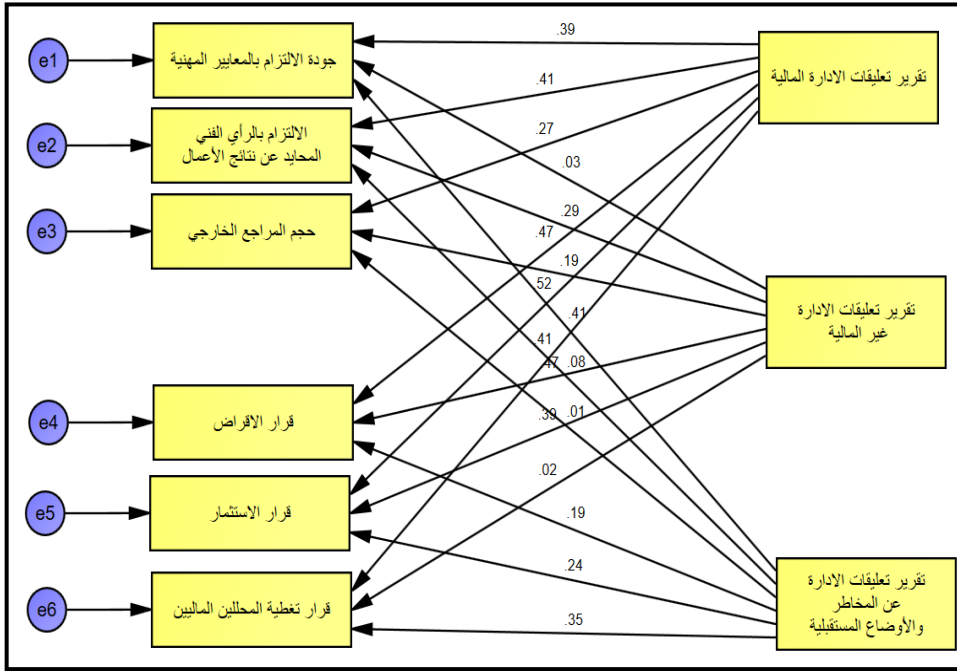
جدول رقم (٧): مؤشرات جودة النموذج الهيكلي للدراسة

المؤشر	الرمز الاحصائي	القيمة	مدى القبول	معييار القبول
جودة المطابقة	GFI	٠,٩٧٣	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
جذر متوسط مربعات البواقي	RMR	٠,٠٢٧	مقبول	كلما اقترب من الصفر
المطابقة المقارنة	CFI	٠,٩٨١	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
تاكر لويس	TLI	٠,٩٨٣	مقبول	كلما اقترب من الواحد الصحيح
الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ التقاربي	RMSEA	٠,٠٢٥	مقبول	أقل من ٠,٠٨

تظهر النتائج المعروضة في الجدول السابق أن مؤشرات جودة التوافق للنموذج الهيكلي جيدة ولا تحتاج الى اجراء أي تعديل، حيث تظهر النتائج ارتفاع مؤشرات جودة التطابق، حيث بلغت قيمة (GFI = 97.3% & CFI = 98.1%) وهي أعلى من ٠,٩٠، كذلك انخفضت قيمة الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ حيث أن (RMSEA = 0.025) بالاضافة الى ارتفاع مؤشر تاكر لويس (TL = 0.983) حيث أنها أعلى من ٠,٩.

ويعرض الشكل رقم (٢) النموذج الهيكلي لمتغيرات الدراسة الذي تم استخدامه في اختبار

الفروض



شكل رقم (٢): النموذج الهيكلي للدراسة

وفيما يتعلق باختبارات فروض الدراسة وفقاً للنتائج الاحصائية وذلك في ضوء النموذج الهيكلي، ويمكن توضيحها في الجدول رقم (٩) للتأثيرات المباشرة وذلك على النحو التالي:

• نتائج التأثيرات المباشرة:

تحتوي الدراسة على أربعة فروض رئيسية ينبثق منها فروض فرعية، ويبين الجدول

رقم (٨) قيم معاملات المسار لهذه الفروض في النموذج الهيكلي للدراسة كما يلي:

جدول رقم (٨): نتائج اختبارات التأثيرات المباشرة في النموذج الهيكلي للدراسة

Sig	CR	الخطأ المعياري	قيم المعاملات المعيارية	المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة	الفرض
			Beta			
0.019	2.229	0.073	0.394	جودة الالتزام بالمعايير المهنية (Y1.1)	تقرير تعليقات الادارة المالية (X1)	ف (1.1)
0.118	1.202	0.047	0.027		تقرير تعليقات الادارة غير المالية (X2)	
0.009	3.202	0.051	0.407		تقرير تعليقات الادارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية (X3)	
0.018	2.254	0.072	0.406	الالتزام بالرأي الفني المحايد عن نتائج الأعمال (Y1.2)	تقرير تعليقات الادارة المالية (X1)	ف (1.2)
0.010	2.306	0.065	0.292		تقرير تعليقات الادارة غير المالية (X2)	
0.098	0.746	0.056	0.075		تقرير تعليقات الادارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية (X3)	
0.001	2.798	0.071	0.267	حجم المراجع الخارجي (Y1.3)	تقرير تعليقات الادارة المالية (X1)	ف (1.3)
0.005	3.265	0.075	0.189		تقرير تعليقات الادارة غير المالية (X2)	
0.119	0.601	0.068	0.011		تقرير تعليقات الادارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية (X3)	

Sig	CR	الخطأ المعياري	قيم	المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة	الفرض
			المعاملات المعيارية			
			Beta			
0.001	3.279	0.062	0.472	قرار الاقراض (Y2.1)	تقرير تعليقات الادارة المالية (X1)	ف (2.1)
0.018	2.334	0.060	0.469		تقرير تعليقات الادارة غير المالية (X2)	
0.025	3.010	0.072	0.191		تقرير تعليقات الادارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية (X3)	
0.017	2.308	0.057	0.524	قرار الاستثمار (Y2.2)	تقرير تعليقات الادارة المالية (X1)	ف (2.2)
0.022	2.589	0.054	0.388		تقرير تعليقات الادارة غير المالية (X2)	
0.012	2.689	0.073	0.242		تقرير تعليقات الادارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية (X3)	
0.010	3.227	0.051	0.413	قرار تغطية المحللين الماليين (Y2.3)	تقرير تعليقات الادارة المالية (X1)	ف (2.3)
0.120	0.934	0.066	0.023		تقرير تعليقات الادارة غير المالية (X2)	
0.016	2.270	0.046	0.347		تقرير تعليقات الادارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية (X3)	

ويتضح من الجدول رقم (٨) ما يلي:

- ينص الفرض الأول على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاطار المقترح لتقرير تعليقات الادارة على جودة عملية المراجعة". وفي اطار تعدد أبعاد المتغير المستقل والتابع للدراسة، يمكن للباحث عرض نتائج اختبار هذا الفرض الاحصائي من خلال الفروض الفرعية التالية:

- طبقاً لما ورد بنتائج الجدول رقم (٨) يتبين معنوية المتغيرات المستقلة (تقرير تعليقات الادارة المالية، تقرير تعليقات الادارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية) بالفرض الفرعي الأول حيث أن $(\beta = 0.394, 0.409; Sig. = 0.019, 0.009 < 0.05)$ ، ويتبين أنها تحمل اشارة موجبة، أي أن زيادة مستويات تقرير تعليقات الادارة المالية، تقرير تعليقات الادارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية يؤدي الى ارتفاع مستوى جودة الالتزام بالمعايير المهنية مما يزيد من جودة عملية المراجعة.
- ويتبين معنوية المتغيرات المستقلة (تقرير تعليقات الادارة المالية، تقرير تعليقات الادارة غير المالية) بالفرض الفرعي الثاني حيث أن $(\beta = 0.406, 0.292; Sig. = 0.018, 0.010 < 0.05)$ ، ويتبين أنها تحمل اشارة موجبة، أي أن زيادة مستويات تقرير تعليقات الادارة المالية، تقرير تعليقات الادارة غير المالية يؤدي الى زيادة مستوى الالتزام بالرأي الفني المحايد عن نتائج الأعمال مما يزيد من جودة عملية المراجعة.
- ويتبين معنوية المتغيرات المستقلة (تقرير تعليقات الادارة المالية، تقرير تعليقات الادارة غير المالية) بالفرض الفرعي الثالث حيث أن $(\beta = 0.267, 0.189; Sig. = 0.001, 0.005 < 0.05)$ ، ويتبين أنها تحمل اشارة موجبة، أي أن زيادة مستويات

تقرير تعليقات الادارة المالية، وتقرير تعليقات الادارة غير المالية يؤدي الى زيادة مستوى حجم المراجع الخارجي مما يزيد من جودة عملية المراجعة.

- وبناء على نتائج الفروض الفرعية يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الرئيسي الأول على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير طردي ذو دلالة احصائية للاطار المقترح لتقرير تعليقات الادارة على جودة عملية المراجعة.

• ينص الفرض الثاني على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للاطار المقترح لتقرير تعليقات الادارة على ترشيد ودعم قرارات أصحاب المصالح". وفي اطار تعدد أبعاد المتغير المستقل والتابع للدراسة، يمكن للباحث عرض نتائج اختبار هذا الفرض الاحصائي من خلال الفروض الفرعية التالية:

- طبقاً لما ورد بنتائج الجدول رقم (٨) يتبين معنوية المتغيرات المستقلة (تقرير تعليقات الادارة المالية، وتقرير تعليقات الادارة غير المالية، وتقرير تعليقات الادارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية) بالفرض الفرعي الأول حيث أن $(\beta = 0.05 < 0.025, 0.018, 0.001; \text{Sig.} = 0.191, 0.469, 0.472)$ ، ويتبين أنها تحمل اشارة موجبة، أي أن زيادة مستويات تقرير تعليقات الادارة المالية، وتقرير تعليقات الادارة غير المالية، وتقرير تعليقات الادارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية يؤدي الى زيادة دعم وترشيد قرار الاقراض.

- ويتبين معنوية المتغيرات المستقلة (تقرير تعليقات الادارة المالية، وتقرير تعليقات الادارة غير المالية، وتقرير تعليقات الادارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية) بالفرض الفرعي الثاني حيث أن $(\beta = 0.05 < 0.012, 0.022; \text{Sig.} = 0.017, 0.242, 0.388, 0.524)$ ، ويتبين أنها تحمل اشارة موجبة، أي أن زيادة مستويات تقرير تعليقات الادارة المالية، وتقرير تعليقات الادارة غير المالية، وتقرير

تعليقات الإدارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية يؤدي الى زيادة دعم وترشيد قرار الاستثمار.

- ويتبين معنوية المتغيرات المستقلة (تقرير تعليقات الإدارة المالية، وتقرير تعليقات الإدارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية) بالفرض الفرعي الثالث حيث أن $(\beta = 0.05 < 0.010, 0.016 < 0.413, 0.347; Sig. = 0.010, 0.016 < 0.05)$ ، ويتبين أنها تحمل اشارة موجبة، أي أن زيادة مستويات تقرير تعليقات الإدارة المالية، وتقرير تعليقات الإدارة عن المخاطر والأوضاع المستقبلية يؤدي الى زيادة زيادة دعم وترشيد قرار تغطية المحللين الماليين.

- وبناء على نتائج الفروض الفرعية يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الرئيسي الثاني على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير طردي ذو دلالة احصائية للاطار المقترح لتقرير تعليقات الإدارة على ترشيد ودعم قرارات أصحاب المصالح

الخلاصة والنتائج:

هدفت الدراسة الى تحليل أثر وجود اطار مقترح لتقرير تعليقات الإدارة المالية وغير المالية وكذلك مستويات الافصاح السردى بذات التقرير عن المخاطر والأوضاع المستقبلية على كلٍ من جودة عملية المراجعة، ودعم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة، وتحليل هذه العلاقة اعتمدت الدراسة على عينة من العاملين بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري وهو ما أسفر عن عينة من هؤلاء العاملين بتلك الشركات تبلغ ٣٨٧ مفردة. وفي هذا الصدد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج النظرية والعملية التي يمكن للباحث عرضها على النحو التالي:

أولاً: نتائج الدراسة النظرية:

- أهمية إقترح مدخل لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة، مما يساعد في التخطيط وأداء عملية المراجعة بمزيد من جودة الأداء المبنى لعملية المراجعة الخارجية بكفاءة وفاعلية.
- يجب أن يكون نطاق المراجعة أوسع نطاق ممكن حتى وإن تم على مراحل أو بالعينة، ويجب أن يكون نطاق المراجعة متمشياً مع أهداف عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة
- ينبغي أن تتم إجراءات عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة بصفة مستمرة خلال العام وبصورة نهائية في نهاية العام مع مراجعة الحسابات الختامية للشركة
- آلية عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة يمكن أن تتمثل في برنامج مراجعة تقرير تعليقات الإدارة؛ والذي يتضمن التخطيط لعملية المراجعة وتحديد أهدافها ونطاقها والمدى الزمني لها ومستوى مخاطرها وتفهم ثقافة الشركة والتقييم المبدئي لأصولها الفكرية، بالإضافة لتنفيذ عملية مراجعة تقرير تعليقات الإدارة؛ وذلك بعد دراسة أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة وتحديد الاختبارات اللازم القيام بها والحصول على قدر كافي من أدلة الإثبات وتجميع البيانات بهدف تحديد الأصول الفكرية بالشركة، ثم بعد ذلك تحليل وتقييم نتائج مراجعة تقرير تعليقات الإدارة وإعداد تقرير المراجعة، والتوصيات من خلال النتائج التي توصل إليها المراجع ثم تكوين رأيه وإعداد تقرير بنتائج المراجعة فيما يتعلق بتقرير تعليقات الإدارة، ويتم ذلك من خلال الاعتماد على الإطار المقترح لمراجعة تقرير تعليقات الإدارة.

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية:

- وجود تأثير طردي معنوي للاطار المقترح لتقرير تعليقات الادارة على جودة عملية المراجعة.
- وجود تأثير طردي معنوي للاطار المقترح لتقرير تعليقات الادارة على ترشيد ودعم قرارات الأطراف ذوي المصلحة.

ثالثاً: حدود ومجال الدراسة وتوصيات البحوث المستقبلية:

في ضوء طبيعة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفروضها لم يتعرض الباحث إلى الأتي:

- أ- دور تعليقات الادارة في التنبؤ بالأرباح المالية المستقبلية للشركات، ولا سيما في ظل اغفال المحللين الماليين ي البيئة المصرية أهمية نشر تنبؤاتهم في السوق.
 - ب- تحليل دور تعليقات الادارة في التأثير على دورة حياة الشركة في سوق الأوراق المالية لما له من قدرة على التأثير على فعالية القرارات للأطراف ذوي المصلحة.
 - ج- تحليل الفجوة بالمعايير المهنية لعملية المراجعة عن مستوى مسئولية المراجع الخارجي عن ابداء الرأي الفني المحايد عن تقرير تعليقات الادارة.
- وعلى ذلك يوصي الباحث بإجراء البحوث المستقبلية في هذا الشأن.

رابعاً: التوصيات:

- أ- ضرورة سن المزيد من التشريعات فيما يتعلق بتقرير تعليقات الادارة المالية وغير المالية بما يجعلها أكثر سراً عن المنشأة ويشمل العديد من المعلومات المستقبلية عن الشركة.
- ب- تطوير مؤشرات الافصاح المحاسبي بالبورصة المصرية لتشمل نموذجاً يتضمن جانب خاص بتعليقات الادارة المالية وغير المالية.
- ج- تدشين مؤشرات في سوق الأوراق المالية المصري عن رأي المراجع الخارجي بشأن

تعليقات الادارة المالية وغير المالية، وكذلك مدى تعبير هذا التقرير عن الأوضاع المستقبلية.

د- تطوير التشريعات التي من شأنها الزام المراجع الخارجي بابداء الرأي الفني المحايد عن تقرير تعليقات الادارة بحيث تشمل تصميم كامل لعملية المراجعة.

هـ- تطوير معايير المراجعة في البيئة المصرية لتشمل العديد من المهام المتعلقة بقيام المراجع الخارجي بابداء الرأي الفني المحايد عن تقرير تعليقات الادارة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

(١) الكتب

- ١ - شحاتة، شحاتة السيد، (٢٠١٦) "المراجعة الخارجية الحديثة"، دار التعليم الجامعي، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر.
- ٢ - عبد الله؛ خالد أمين، (٢٠٠٠)، "مسئولية المراجع عن اكتشاف الغش والارتباطات غير القانونية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- ٣ - علي؛ عبد الوهاب نصر، شحاتة؛ شحاتة السيد، (٢٠١٦)، "المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال الحديثة"، دار التعليم الجامعي، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر.
- ٤ - فتح الله؛ عوض لبيب، الفيومي؛ محمد، (٢٠١٣)، "أصول المراجعة الخارجية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
- ٥ - لطفي؛ أمين السيد أحمد، (٢٠٠٧)، "التطورات الحديثة في المراجعة"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

(٢) الدوريات:

١. الأهدل؛ عبد السلام سليمان قاسم، (٢٠٠٨)، "العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية. دراسة نظرية ميدانية"، مجلة كلية التجارة.
- ٢ - البسطويسي؛ مروه أحمد عبد الرحمن، الدمني؛ عمار محمد عادل، (٢٠٢٢)، "أثر جودة عملية المراجعة في ظل عمليات الرقمنة على جودة التقارير المالية بسوق دمشق للأوراق المالية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ، المجلد ١٣، العدد ٣.

- ٣ - السيد؛ صفا محمود، (٢٠٠٥)، "التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد التاسع عشر، العدد الأول.
- ٤ - الشرقاوي؛ منى حسن أبو المعاطى، (٢٠١٢)، "دراسة تحليلية لأثر PCAOB ومعيار المراجعة الدولي رقم ٥ على جودة عملية المراجعة لتحقيق المراجعة المتكاملة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث، العدد الرابع.
- ٥ - العجيلي، محمد ميلود، (٢٠١٥)، "معايير التأهيل العلمي والعملي لمراجع الحسابات الخارجي في التشريعات العربية: دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة المعرفة، جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والتجارة، العدد الأول.
- ٦ - أمين، عصام حمدي مصطفى، (٢٠٢١)، "دراسة وإختبار العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وإعادة إصدار القوائم المالية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة دمنهور، المجلد ٥، العدد ١.
- ٧ - بدر، إسرائء عصمت مصطفى، (٢٠١٩)، "أثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية وتعليقات الإدارة على جودة التقارير المالية- دراسة ميدانية"، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.
- ٨ - جربوع؛ يوسف محمود، (٢٠٠٤)، "فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة هذه الفجوة"، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد ١٢، العدد ٢.
- ٩ - سلوم؛ حسن عبدالكريم، عبد الرضا؛ ثامر كاظم، (٢٠١٦)، "دور مراقب الحسابات في اكتشاف مؤشرات الاحتيال من خلال مناقشة وتحليل تقرير الإدارة - دراسة مقارنة"، مجلة الادارة والاقتصاد.

- ١٠ — شحاته؛ شحاته السيد؛ وآخرون، (٢٠٢٣)، "تأثير تكنولوجيا التحول الرقوى على جودة أعمال المراجعة"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٧، العدد ١.
- ١١ — عبد الحميد؛ أحمد أشرف، (٢٠١٤)، "المراجعة المشتركة كأداة لزيادة جودة المراجعة. دراسة ميدانية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٣٨، العدد ٤.
- ١٢ — عبد الملك؛ أحمد رجب، (٢٠١٤)، "دور الإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة في تخفيض عدم تماثل المعلومات في البورصة المصرية — دراسة نظرية وميدانية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد ٢٨، العدد ١.
- ١٣ — عزيز؛ ليلي، (٢٠٠٣)، "أثر التخصص المهني للمراجع في الصناعة التي ينتهي إليها عميل المراجعة على تقليل خطر وفشل عملية المراجعة"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد ١.
١٤. عيد؛ ربيع ففتوح محمد، (٢٠٢٣)، "أثر جودة المراجعة على القيمة السوقية للشركة دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٦: ٢٠٢٠"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة دمهور، المجلد ٧، العدد ١.
- ١٥ — مراد؛ ممدوح هاشم، (١٩٩٨)، "المسئولية عن مراجعة الكفاءة والفعالية كمدخل لتطوير مهنة المراجعة في المرحلة الراهنة - دراسة ميدانية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، السنة العشرون، العدد الأول.
- ١٦ — يوسف؛ كمال أحمد؛ وآخرون، (٢٠٢٣)، "دور التكامل بين المراجعة المشتركة والمراجعة التحليلية في جودة المراجعة"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ١٨، الجزء ٢.

(٣) أخرى:

١. الهيئة العامة لسوق المال، (٢٠٠٨)، معايير المراجعة المصرية.
- ٢ - خضر؛ أسامة، (٢٠٢١) "تأثير جودة التدقيق على أداء الشركات والوساطة في إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق - ورقة مفاهيمية"، المؤتمر الدولي للأعمال والتكنولوجيا، دار سبرينغر الدولية للنشر.
ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

I - Books:

- 1 - Chiang Mai, (2016), "**Knowledge Management International Conference (KMICe)**".
- 2 - Knechel, W., G. Krishnan., M. Pevzner., L. Shefchik., and U. Velury., (2012), "**Audit Quality: insight from the acadwmic Literaturre**", Available at:<http://ssrn.com/abstract=2040754>.
- 3 - Samaha, Khaled, Khaled Dahawy, Khaled Hussainey, and Pamela Stapleton., (2012), "**The extent of corporate governance disclosure and its determinants in a developing market: The case of Egypt**", Advances in Accounting 28, No. 1.
- 4 - Taylor D.H and Glezen W.G, (1994), "**Auditor's Legal Liability towards the Third Party**", Auditing Integrated Concepts And procedures", Sixth Edition.

II - Periodicals:

- 1 - Agyei-Mensah, Ben Kwame, (2019), "The effect of audit committee effectiveness and audit quality on corporate voluntary disclosure quality", **African Journal of Economic and Management Studies**, 10.1.
- 2 - Amalia, Firda Ayu, Sutrisno Sutrisno, and Zaki Baridwan, (2019), "Audit Quality: Does Time Pressure Influence Independence and Audit Procedure Compliance of Auditor?", **Journal of Accounting and Investment**, 20, no. 1,
- 3 - Athanasakou, Vasiliki E., et al., (2020), "Annual Report Commentary on the Value Creation Process", **European Accounting Review**, Volume 29, Issue 1.
- 4 - Bini, L., Dainelli, F., & Giunta, F. (2017), "Is a loosely specified regulatory intervention effective in disciplining management commentary? The case of performance indicator disclosure", **Journal of Management & Governance**, 21(1).
- 5 - Ciger, A., (2020), "Audit Quality: A Bibliometric Analysis (1981-2020)", **Scientific Annals of Economics and Business**, Vol. 67, No. 4.
- 6 - Jiraporn, Pornsit, Chintrakarn, P., Tong, S., & Treepongkaruna, S., (2018), "Does board independence substitute for external audit quality? Evidence from an exogenous regulatory shock", **Australian Journal of Management**, 43.1.
- 7 - Jeong, K., (2020), "The effect of audit quality on analyst following", **Cogent Business & Management**, Vol. 7, No. 1.
- 8 - Kabalski, p., (2012), "The IASB's Management Commentary and Modern Paradigms of Management", **International Journal of Business and Management**, Vol. 7, No. 6.

- 9 - Kalita, N., Tiwari, R., (2023), "Audit Quality Review: An Analysis Projecting the Past, Present, and Future", **Scientific Annals of Economics and Business**, Vol. 70, No. 3.
- 10- Said, Roshima, Ariffah Ashikin Abdul Rahim, and Rohail Hassan, (2018), "Exploring the effects of corporate governance and human governance on management commentary disclosure", **Social Responsibility Journal**, 14, no. 4.
- 11 -Sulfeeza Mohd Drus, Siti Salbiah Mohamed Shariff & Marini Othman, (2017), "Knowledge Audit Framework: A Case Study Of The Malaysian Electricity Supply Industry", **Journal of ICT**, Vol. 16, No.1.

II - Research:

- 1 - Alsmady, Ahnaf Ali, (2022), " Quality of financial reporting, external audit, earnings power and companies performance: The case of Gulf Corporate Council Countries", *Research in Globalization* 5.
- 2 - CICA. Management's discussion and analysis: Guidance on preparation and disclosure. Toronto: Canadian Institute of Chartered Accountants., (2009), <http://www.cica.ca/publications/list-of-publications/manual/item29637.pdf>. Accessed 1 March 2019
- 3 - International, Accounting Standards Board (IASB), (2010), "IFRS Practice Statement Management Commentary: A Framework for Presentation", Available at: www.iasb.org., Accessed 1 March 2019.

Proposed framework for reviewing the management comments report

With the aim of improving and increasing the quality of the review process

To support the decisions of beneficiary parties

"Field study"

Dr. Mohamed El-Sayed Mohamed Abou zied

Accounting Instructor - Accounting Department

Raya High Institute for Management and Foreign Trade

ABSTRACT

The research aimed at studying a proposal framework for reviewing the report of the administration's comments with the aim of improving and increasing the quality of the review process, and to achieve the research goal and test its assumptions. The researcher conducted a field study on the companies listed on the Egyptian Stock Exchange through the application on a sample consisting of a group of 387 employees. The researcher used the descriptive analytical approach, by reviewing the literature related to the subject of the study, as well as relied on a list of survey prepared specifically to collect the study data, as well as the regular random sam , And slope models and path analysis, and the study has concluded several results, the most important And non -financial as well as the risks and future conditions on rationalizing and supporting the decisions of the parties with interest.

The study recommended a set of recommendations, including: the necessity of enacting more legislation regarding the report of financial and non-financial management comments, which makes it more narrative about the facility and includes many future information about the company, and the development of the indicators of accounting disclosure on the Egyptian Stock Exchange to include a model that includes a special aspect of financial management comments and not Finance, and the inauguration of indicators in the Egyptian stock market about the opinion of the external auditor on the comments of financial and non-financial management, as well as the extent of this report on the future conditions, the development of legislation that would oblige the external auditor to give the neutral technical opinion about the administration's comments report to include a full design of the process The review, and the development of the criteria for reviewing in the Egyptian environment to include many tasks related to the external references to perform the neutral technical opinion on the administration's comments report.

Keywords: A proposed framework for Auditing, Report Management Comments, Quality of the Audit process, Decision support, Beneficiary parties, A Field Study.